الانتفاضة

والصحافة المحلية

علي الخليلي

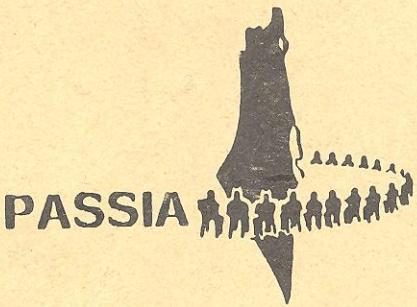

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

PASSIA

الانتفاضة

والصحافة المحلية

علي الخليلي

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى للربح او التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف اعداد بحوث ودراسات وعقد ندوات ومؤتمرات ونشر مؤلفات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها واطارها الفلسطيني والعربي والدولي والاسهام في توظيف هذا الجهد الاكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا.

ان ما ورد في هذه الورقة من اراء وافكار، تعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا تعكس او تمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد اعد الصحفي علي الخليلي، هذه الورقة ضمن برنامج البحوث الذي يتم بالتعاون مع مؤسسة فريدريخ اربرت الالمانية الغربية، والذي يعد في مناخ ديمقراطي فلسطيني يبرز التعددية الفكرية والمنهجية في اعداد البحوث في اطار من الحرية الاكاديمية.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

ايلول ١٩٨٩

(الطبعة الاولى)

Ali Khalili :

The Intifada and the Arab Press

PASSIA Publications

First Edition

September 1989

P.O.Box 19545

Jerusalem

المحتويات

- مقدمة ٥،٦

١ - الهامش الضيق ٧

٢ - توازن النقائض ١٠

٣ - المأزق ١٦

٤ - الانتفاضة ٢١

٥ - التكيف الصحفي المؤقت ٣٢

- هوامش ٣٧

مقدمة

حين يقترب الباحث من الصحف والمجلات الفلسطينية الصادرة في الشطر الشرقي من القدس ، لقراءة ودراسة " يوميات " الانتفاضة الفلسطينية ، والمستمرة منذ انطلاقتها في التاسع من كانون أول /ديسمبر ١٩٨٧ ، تكتسحه صدمة مفزعة ، ويغوص في حيرة شديدة . فهو يواجه فور هذا الاقتراب ، غيابا مذهلا لمعظم حقائق ووقائع هذه اليوميات ، ويختلط عليه الامر امام سلسلة طويلة من التعابير والمصطلحات المكررة التي تواصل طمس والغاء مصطلح الانتفاضة اساسا ، وتحاول ان تفرش طبقة من الجليد الباهت ، على جمر الواقع المتوقد والمتوهج . وبقدر ما يتمكن هذا الباحث من قدرته على " المحايدة " الاكاديمية ، والسيطرة على " العقل البارد " في البحث ، فان صدمته تجيء مباشرة ، من كون هذا الغياب حاصلا في الصحافة الفلسطينية في الارض المحتلة ، والتي يفترض دورها الطبيعي مرآة تعكس - على الاقل ، ان لم تستطع التحليل والتنظير كل يوميات الانتفاضة بادق التفاصيل ، حرصا على التاريخ الفلسطيني المعاصر الذي لا بد من ان يجد في المطبوعات الدورية زاده الرئيسي وذخيرته الحية ؟! وتتكرس هذه الصدمة ، مرة ثانية ، حين يكتشف هذا الباحث ، ان اي صحافة اخرى ، بما فيها الصحافة الاسرائيلية ، فيها من حضور الانتفاضة ، ومن دقة المتابعة ، وانتشار مصطلح الانتفاضة نفسه ، وما يتفرع عنه من مصطلحات وتعابير اعلامية وسياسية ، ما يغني عن كل هذه الصحافة " الشرق - مقدسية " التي تواصل الصدور في عصر الانتفاضة ، وتوزع اعدادها اليومية في مدن وقرى ومخيمات الانتفاضة ، وتنتمي بطبيعة الحال ، لهذا الشعب المنتفض !

ثم ، تتراجع الصدمة قليلا ، وتهدأ الحيرة ، ليكتشف الباحث - في وعي حاد - ان الصحافة الفلسطينية التي تتحرك تحت حراب الاحتلال ، لا تعكس التاريخ اليومي للانتفاضة ، بقدر ما تعري الاحتلال نفسه ، في افظع اشكاله ، وهو قمع حرية التعبير ، وطمس الحقائق ، وتسطيح الوقائع . والا ، هل يعقل ان صحافة وطنية فلسطينية قبلت - بمحض رضاها - غياب مصطلح الانتفاضة حتى الان ، في كل مطبوعاتها الدورية " الرسمية " ، في الوقت الذي اصبح فيه

هذا المصطلح مكتوبا ومنطوقا بحروفه العربية - ونكاد نقول الفلسطينية - في كل لغات الارض ، بما فيها اللغة العبرية ، لغة الاحتلال الاسرائيلي نفسه ؟

ان البحث في العلاقة - التأثير بين الانتفاضة وصحافة الارض المحتلة ، قائم بالضرورة ، من منظور هذا الوعي الحاد . وسوف نرى الاهمية البارزة لذلك ، في متابعتنا لبعض اشكال هذا التأثير ، من خلال " التكيف التصعيدي " الذي حققته هذه الصحافة في مسيرة صمودها ، رغم أقس الضربات ، من جهة ، وفي سياق نمو وتبلور الشخصية الفلسطينية المستقلة ، من جهة ثانية . وسوف يتأسس هذا البحث على خمسة مفاصل تصاعدية ، المفصل الاول ، تحت عنوان " الهامش الضيق " ، راصدا باختصار لواقع الرقابة العسكرية الاسرائيلية الذي صدرت من خلاله ، صحفنا ومجلاتنا المحلية ، بعد الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧ .

والمفصل الثاني ، اخترت له عنوان " توازن النقائض " في متابعة مكثفة للحركة الصحافية وتراكم خبراتها الاعلامية والوطنية التي تمثل النقيض لتراكم خبرات سلطة الاحتلال في " التعامل " معها ، وفي قمعها ، على حد سواء . والمفصل الثالث ، هو " المأزق " لكلا الطرفين ، صحافتنا من جهة ، والاحتلال من جهة ثانية ، في مواجهة انهيار ذلك " التوازن " . والمفصل الرابع الطبيعي ، اثر هذا الانهيار ، هو " الانتفاضة " التي جاءت ، وقلبت كل شيء ، راسا على عقب . اما المفصل الخامس ، فقد اخترت له عنوان " التكيف الصحفي المؤقت " ، ضمن ما سوف نراه من امكانيات واحتمالات بقاء واستمرار صحافتنا الفلسطينية المقموعة والمخنوقة ، في افق الانتفاضة المستمرة ، وفي مسار المتغيرات السياسية التي يفرضها هذا الافق على الجانب الاسرائيلي .

١ الهامش الضيق

منذ ان صدرت الصحيفة العربية الفلسطينية الاولى ، في الشطر الشرقي من مدينة القدس ، في ١٩٦٨/١١/١٩، تحت اسم " القدس " (١) ، كانت نظرية " الهامش الضيق " قد اخترقت " الحاجز " الوطني الفلسطيني ، واصبحت مسألة " التعامل " مع قوانين واوامر الرقابة العسكرية الاسرائيلية ، خاضعة لمزيد من الحوارات الوطنية في الارض المحتلة وخارجها ، في سياق الاستجابة للواقع الجديد ، واصدار صحف ومجلات فلسطينية من خلال " الهامش الضيق " الذي يوفره الرقيب العسكري الاسرائيلي القائم اساسا على سلسلة متواصلة ومستمرة من الاوامر العسكرية (٢) ، او رفض هذه الاستجابة ، والامتناع الفوري عن تكرار " تجربة " صحيفة القدس (٣) ، حرصا على حماية المواطنين الفلسطينيين انفسهم ، من الانسياق التدريجي وراء هذه الاستجابة ، اذا تمت ، واخضاعهم لعملية تطبيع ثقافية ، لا بد من ان تنتهي بعد فترة قصيرة ، بحلقات متراصة من التطبيع السياسي .

كانت الضفة الغربية - كما هو معروف - الجزء الغربي من المملكة الاردنية الهاشمية في الوقت الذي كان فيه قطاع غزة تحت الادارة المصرية ، حتى الدقيقة الاخيرة من يوم الخامس من حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وكان كلا هذين الجناحين الفلسطينيين - الضفة والقطاع - الممزقين عن بعضهما ، والممنوعين من التواصل بينهما ، منذ العام ١٩٤٨ ، اثر نشوء دولة اسرائيل ، لا يملكان من الصحافة الوطنية الفلسطينية شيئا ، ورغم ان قطاع غزة كان يتمايز بادارة - او وصاية مصرية ابقت على شخصيته الفلسطينية ، وسمحت لبعض اشكال المجلات الوطنية المحلية في الانتشار - المحدود - في اوساط الغزيين ، على عكس الحكومة الاردنية التي وقفت على قرار ضم الضفة الغربية الى شرقي الاردن - مؤتمر اريحا ، كانون أول / ديسمبر ١٩٤٨، وجلسة البرلمان الاردني ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٥٠ دمج الاردن وفلسطين الشرقية في دولة واحدة - على انه قرار التصفية للشخصية الفلسطينية . اذن ، رغم تلك الصحافة الغزية المتمايزة بالعمق الفلسطيني خلال سنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، فان غزة لم تتمكن بعد العام ١٩٦٧ من استثمار تجربتها الصحفية في صناعة صحافة جديدة لكل الارض المحتلة ، وواجهت التساؤل ذاته ، الى جانب الضفة ،

في امكانية " المواجهة الواقعية " عبر ذلك " الهامش الضيق " الذي يعرضه الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين ، لاصدار بعض المطبوعات الدورية الجديدة (٤).

اما على الصعيد الاسرائيلي ، فقد حمل الاحتلال معه صحيفة اسرائيلية ناطقة باللغة العربية ، تحت اسم " اليوم " (٥) ، حاول أن يسد بها الفراغ الاعلامي العربي الحاصل ، بغياب كل الصحف والمجلات العربية ، اردنية ومصرية وغيرهما ، تحت حصار الحدود المغلقة . الا ان محاولته " الساذجة " باءت بفشل شديد . فكانت تلك " الوريقة " التي تحمل اسم " اليوم " رمزا عدائيا للاحتلال نفسه فبقيت منبوذة ، ومرفوضة من قبل كل المواطنين ، حتى لحظة اغلاقها وتوقف وصول اعدادها الى الارض المحتلة في العام ١٩٦٨. وقد كانت هذه المحاولة الاسرائيلية في " الاختراق الاعلامي " سببا من اسباب تداعي المزيد من الحوار داخل الارض المحتلة ، حول ضرورة مواجهة الاعلام الاسرائيلي المنشور والمنطوق بالعربية على الاقل ، بادوات ووسائل مكتوبة ومنشورة ، طالما لا تتوافر امكانية وجود اذاعة فلسطينية . ثم دفعت سلطات الاحتلال بصحيفتها الثانية " الانباء " (٦) التي كانت اقدر على " المناورة " وعلى الاقتراب من الرأي العام المحلي ، من شبيهتها الاولى " اليوم ". وقد كان هذا " الدفع " الاسرائيلي - الاعلامي الجديد سببا آخر لتصعيد ذلك الحوار الفلسطيني الداخلي لضرورة التصدي الاعلامي ، مهما كان " الهامش " المتاح ضيقا . وعقدت ندوات عديدة في هذا السياق ، تحت مظلة بعض الجمعيات التي كانت موجودة . وكانت صحيفة " القدس " هي السباقة في هذا الشأن ، فصدرت بعد اربعة اسابيع فقط من صدور " الانباء " ، وبدأ في الارض المحتلة ما يشبه " الصراع " بينهما ، الا ان مشكلة " القدس " كانت في تلك الفترة ، في حذر الرأي العام الوطني منها ، وفي تردد القوى الوطنية من حسم موقفها ازاء ذلك " الهامش " مما جعل " الساحة " مقسومة كما بدا انذاك ، بالتساوي بين " القدس " (الاقرب الى حكومة الاردن) من جهة ، و " الانباء " (الناطقة بلسان حكومة اسرائيل) من جهة ثانية . وهي " قسمة " كانت بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الارض المحلتة ، خارج قرارهم الوطني ، بشكل عام ، رغم ان ذلك لم يمنع ان تستوعب " الانباء " بعض الاقلام المحلية ، تماما كما استوعبت " القدس " بعضها ، بخاصة وان صحيفة " الاتحاد " الحيفاوية (٧) والناطقة بلسان الحزب

الشيوعي الاسرائيلي ، ذات التراث العربي الفلسطيني البارز ، لم تستطع الوصول الى الارض المحتلة ، الا للشطر الشرقي من القدس الذي كانت اسرائيل قد اعلنت عن ضمه رسميا الى الشطر الغربي من المدينة ، بعد ستة ايام فقط من احتلاله (٨) . ومع ان وصول هذه الصحيفة العريقة بدورها الوطني الى القدس قد ساهم في توفيرها " السري " او " تسللها " الى بقية المواطنين في بقية مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع ، الا ان الفراغ الاعلامي بقي يلوح في الافق ، وبدأت الخطوة التي كرستها صحيفة " القدس " تؤثر جديا على حتمية الحسم في مسألة اصدار صحف فلسطينية يمكن لها ان توزع في الضفة والقطاع ، في اطار ذلك " الهامش الضيق " اياه .

في العام ١٩٧٢ ، صدرت صحيفة " الفجر " (٩) ثم " الشعب " (١٠) ، بعد اربع سنوات تقريبا من صدور صحيفة " القدس " وبذلك ، تمت الاستجابة الفلسطينية ل " الهامش الضيق " الاسرائيلي ، وبدأت " لعبة القط والفأر " ما بين الرقابة العسكرية الاسرائيلية ، وهذه الصحف الثلاث ، القدس والفجر والشعب ، تزداد وضوحا ، في الوقت الذي كان فيه على هذه الصحف ، ان تقنع قراءها بالدور الوطني الأعلامي الذي تتحرك في سبيله اليها ، وعلى انها ناطقة بلسانها ، وقادرة - بالحد الواقعي أو المعقول - من ترتيب الفرص امامها لبلورة رأي عام وطني محلي ، في مواجهة القمع الاحتلالي الحاصل بطبيعته منذ ايامه الاولى . وقد كادت هذه الصحف ان تفشل في " مهمتها " تحت ثقل تلك اللعبة المزعجة " القط والفأر " ، وتحت الظلال القاتمة للحذر الشعبي العام من هذا " التعامل " الحاصل بين الصحف والسلطات الأسرائيلية . الا ان القمع الاسرائيلي لأصحاب هذه الصحف ، ولمحرريها عامة ، شجع المواطنين على الالتفاف حولها ، وعلى استيعاب طبيعة الصراع بدقة وبوعي جديد ، اضافة الى دور المثقفين الوطنيين في هذا الشأن ، وقد اخذوا في الكتابة والنشر على صفحات هذه الجرائد ، تباعا . كذلك التجار الذين وجدوا فيها وسيلة ترويج لسلعهم وبضائعهم ، عبر نشر الاعلانات التجارية التي كانت " شيئا " جديدا بالنسبة لهم . وقد اقنعهم هذا " الجديد " بالربح الوفير ! وفي هذا السياق " التجاري " ، كانت صحيفة " القدس " هي الاكثر شمولا وانتشارا ، من خلال رسوخها المسبق في " الساحة " وطباعتها الاوضح جودة واتقانا ، اضافة الى ما كان يخطط لها اصحابها في ان تكون الصحيفة " العربية الرسمية " في الارض

المحتلة ، مقابل الصحف العربية الاخرى ، الفجر والشعب وغيرها لتكون " صحف معارضة " فحسب ! مع ذلك ، بقي هذا التخطيط سطحيا . فاللعبة الاشد ، كانت في مواجهة القمع الاسرائيلي الذي كان يحاول ايضا ان يستجمع تجاربه يوما بعد آخر ، في هذا الصراع الاعلامي الجديد . فهو حينا ، قاس جدا ، وهو حينا آخر ، ذو توجه لين سهل ، وذلك كله ، في اطار السياسات الاسرائيلية العليا التي كانت تراوح في طروحاتها المختلفة حول مصير الارض المحتلة ، ما بين " حكم ذاتي " ، او " ضم شامل " او " ضم جزئي " ، او استبدال الحكم العسكري بوجهه الثاني تحت اسم " الادارة المدنية " .. الخ ، دون قرار حاسم، في سياق الاحتلال الذي بقي مستمرا ، والاستيطان اليهودي الذي لم يتوقف .

٢ توازن النقائض

الاحتلال الاسرائيلي بذلك ، عمل خلال استجماع تجاربه ، تحت سقف " الامر الواقع " على تأطير نمط معين من التوازن مع الصحافة الوطنية الفلسطينية التي تمثل نقيضه المباشر . والصحافة الوطنية الفلسطينية ايضا ، وفي السياق ذاته ، عملت خلال صمودها في نفق " الهامش الضيق " ، على توفير نمط معين من التوازن مع الاحتلال الاسرائيلي الذي يمثل بطبيعته ، نقيضها المباشر .

لم يتم الاتفاق صراحة ، على هذا التوازن بين النقيضين . ولكن مجموعة اسباب ، داخلية وخارجية ، فلسطينية وعربية واسرائيلية ودولية ، فرضت " توازن النقائض " هذا ، عبر السنوات العشر الممتدة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٢ ، او دون ذلك او بعدها بسنة او سنتين (١١) . وقد عبرت السلطات الاسرائيلية عن هذا " التوازن " دون الاشارة اليه بالنص ، بحديثها المنصوص علانية ، وبشكل دعائي واسع ، حول " الاحتلال الليبرالي " و" الاحتلال المتنور " و " الاحتلال الحضاري " .. الخ ، ضاربة عرض الحائط بكل الاصوات الساخرة منها ، والتي كانت تؤكد لها بداهة التناقض التناحري بين كل اشكال الاحتلال ، وبين الليبرالية والتنور والحضارة . اما الصحافة الفلسطينية ، فقد عبرت عن هذا " التوازن " ذاته ، ودون الاشارة اليه بالنص ايضا ، من خلال حديثها المتواصل عن انتشار الحركة الصحافية ، وعن توسع العمل الصحافي ، وعن ترسخ تقاليد

صحافية معينة في الارض المحتلة ! ويمكن ان اشير في هذا " المفصل " الى معظم الصحف والمجلات التي كانت تصدر خلاله ، ثم جرى لبعضها ما جرى ، كما سوف نتابع في " المفاصل " الثلاثة الباقية (١٢) ، كذلك للمؤسسات الصحافية ، الى جانب وجود رابطة الصحفيين العرب نفسها التي نشأت خلال هذه الفترة ، وعززت نفسها بالتفاف كل " الجسم الصحفي " العامل والمساند حولها :

الصحف : القدس ، الفجر ، الشعب ، البشير ، الميثاق ، الطليعة ، الاسبوع الجديد، الوحدة ، التقدم ، صوت الجماهير ، الشرق الاوسط .

المجلات : العودة ، البيادر السياسي ، البيادر الادبي ، الفجر الادبي ، الكاتب الشراع ، فتاة فلسطين ، الشروق ، التراث والمجتمع ، الحصاد ، الوان ، المسرح ، العلوم ، فلسطين الطبية ، الطبية العربية ، صوت الجيل.

المؤسسات : المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية ، مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية ، مكتب القدس الصحفي ، مكتب بيت لحم الصحفي ، ويمكن ان نضيف للمؤسسات جمعية الدراسات العربية التي نشأت خلال هذه الفترة ايضا ، وشكلت مركزا بحثيا - صحافيا هاما ، رغم غلبة السمة البحثية - الوثائقية عليها . ونضيف للصحف والمجلات السابقة ، وهي جميعها باللغة العربية، الصحيفتين اللتين صدرتا بالانجليزية والعبرية عن الفجر (١٣)، في توسع تجاوز القارىء العربي المحلي داخل فلسطين المحلتة، الى القارىء الاسرائيلي - وبالمعنى ذاته ، الى الاحتلال - في لغتيه اللتين يتقنهما : العبرية " الرسمية " والانجليزية التي تشكل اللغة الاولى بالنسبة لقطاع واسع في اسرائيل . والى القارىء العالمي " او الاميركي - الاوروبي خاصة " عبر اللغة الانجليزية .

اخبارا معينة من الارض المحتلة ، لا يستطيع الصحافي الفلسطيني نشرها في صحيفته او مجلته ، بسبب الرقابة ، وفور نشر هذه الاخبار في الصحف الاسرائيلية ، تقوم الصحف الفلسطينية باعادة ترجمتها الى العربية ، ونشرها نقلا عن " مصدرها " الاسرائيلي . وطالما ان " المصدر " اسرائيلي ، فان الرقيب امام خيار اسهل ، لاجازة النشر ، رغم ان الترجمة من الصحف الاسرائيلية ذاتها ، لا تعني تلقائية هذه الاجازة . فكل شيء خاضع للرقابة . الا ان مقص الرقيب في هذه المرحلة ، لم يكن قد وصل بعد الى مفصل " المأزق " كما سوف نتابع في الفقرات القادمة .

مع ذلك ، كان هذا " التوازن " الدقيق ، يميل في ظرف معين ، الى الانكسار ، او التخلخل ، لتسود فترة قصيرة من " فقدان التوازن " المؤقت ، او ما يشبه ذلك ، ثم تعود " اللعبة " الى حالها ، بين النقيضين .

ومن ابرز اشكال هذا " الفقدان " في المفصل " التوازني " ، جريمة اختطاف نصري يوسف نصر المحرر المسؤول لصحيفة الفجر ، ومؤسسها الاول، في العام ١٩٧٤ ، كذلك تم في العام نفسه ، ابعاد علي الخطيب رئيس تحرير صحيفة " الشعب " الى الاردن .

ويمكن ان نرصد في المرحلة المعنية نفسها ، فرض الاقامات الاجبارية على رؤساء تحرير الصحف الثلاث ، الطليعة والشعب والفجر ، بشير البرغوثي واكرم هنية ومأمون السيد في ١٩٨٠/٨/٧ ، حتى أوائل العام ١٩٨٣ ، وقد حاول الاحتلال في هذه الاقامات الاجبارية الجماعية ضد ابرز ثلاثة صحافيين في الارض المحتلة ، دفعة واحدة ، " ضبط التوازن " الذي بدأ يتخلخل ، في مسار معين . وهو المسار الذي كان لا بد له من ان يفضي الى " المأزق " في مرحلة تالية.

ومن المهم ان نذكر في مسألة هذا " الضبط " او القمع الاسرائيلي المتوافق في ايقاعاته مع واقع " التوازن " ، ان صحيفة " الطليعة " الاسبوعية منذ صدورها في ١٩٧٧/١/٢٩ في القدس ، لم تتمكن حتى الان ، من الوصول الى بقية المدن الفلسطينية المحتلة (في الضفة والقطاع) بسبب حرمانها من رخصة

اخبارا معينة من الارض المحتلة ، لا يستطيع الصحافي الفلسطيني نشرها في صحيفته او مجلته ، بسبب الرقابة ، وفور نشر هذه الاخبار في الصحف الاسرائيلية ، تقوم الصحف الفلسطينية باعادة ترجمتها الى العربية ، ونشرها نقلا عن " مصدرها " الاسرائيلي . وطالما ان " المصدر " اسرائيلي ، فان الرقيب امام خيار اسهل ، لاجازة النشر ، رغم ان الترجمة من الصحف الاسرائيلية ذاتها ، لا تعني تلقائية هذه الاجازة . فكل شيء خاضع للرقابة . الا ان مقص الرقيب في هذه المرحلة ، لم يكن قد وصل بعد الى مفصل " المأزق " كما سوف نتابع في الفقرات القادمة .

مع ذلك ، كان هذا " التوازن " الدقيق ، يميل في ظرف معين ، الى الانكسار ، او التخلخل ، لتسود فترة قصيرة من " فقدان التوازن " المؤقت ، او ما يشبه ذلك ، ثم تعود " اللعبة " الى حالها ، بين النقيضين .

ومن ابرز اشكال هذا " الفقدان " في المفصل " التوازني " ، جريمة اختطاف نصري يوسف نصر المحرر المسؤول لصحيفة الفجر ، ومؤسسها الاول، في العام ١٩٧٤ ، كذلك تم في العام نفسه ، ابعاد علي الخطيب رئيس تحرير صحيفة " الشعب " الى الاردن .

ويمكن ان نرصد في المرحلة المعنية نفسها ، فرض الاقامات الاجبارية على رؤساء تحرير الصحف الثلاث ، الطليعة والشعب والفجر ، بشير البرغوثي واكرم هنية ومأمون السيد في ١٩٨٠/٨/٧ ، حتى أوائل العام ١٩٨٣ ، وقد حاول الاحتلال في هذه الاقامات الاجبارية الجماعية ضد ابرز ثلاثة صحافيين في الارض المحتلة ، دفعة واحدة ، " ضبط التوازن " الذي بدأ يتخلخل ، في مسار معين . وهو المسار الذي كان لا بد له من ان يفضي الى " المأزق " في مرحلة تالية.

ومن المهم ان نذكر في مسألة هذا " الضبط " او القمع الاسرائيلي المتوافق في ايقاعاته مع واقع " التوازن " ، ان صحيفة " الطليعة " الاسبوعية منذ صدورها في ١٩٧٧/١/٢٩ في القدس ، لم تتمكن حتى الان ، من الوصول الى بقية المدن الفلسطينية المحتلة (في الضفة والقطاع) بسبب حرمانها من رخصة

التوزيع في هذه المدن (١٤). وهي في هذه الحالة ، اصبحت شبيهة بصحيفة " الاتحاد " الحيفاوية التي لا تستطيع الوصول - للسبب نفسه - الى قرائها في الارض المحتلة ، في الوقت الذي تتمكن فيه الصحف الاسرائيلية ، مثل " الانباء " بالعربية ، وال " جيروزاليم بوست " Jerusalem Post من الانتشار في كل مكان .

ولعل بقاء صحيفة " الانباء " الاسرائيلية الناطقة بالعربية ، صادرة خلال هذه المرحلة ، رغم الرفض القاطع الذي تقابل به من قبل كل المواطنين ، كان يعني ان السلطات الاسرائيلية ما زالت الى حينه ، تحاول ان تمارس - بسذاجة مضحكة - شكلا من اشكال " غسل الادمغة " عبر هذه الصحيفة التي كانت قد طورتها فنيا وزادت من عدد صفحاتها ، ووافقت على استخدامها ل " المصطلحات " القريبة من الرأي العام الفلسطيني (١٥) ، تحت مظلة " التوازن " الحاصل . الا ان هذه السذاجة لم تستمر طويلا . فقد اغلقت السلطات الاسرائيلية صحيفتها " المستعربة " بعد ثلاث سنوات ، في العام ١٩٨٥ .

ولكن " الفوائد " التي حصدها الاحتلال من خلال هذا التوازن كله ، كانت كثيرة ومتعددة ليس اقلها ، على اية حال ، تلك الدعاية التي حاول ان يبثها على اوسع نطاق انه " احتلال متحضر " ، او محاولته التقليدية في تطبيع وضعه على صدور المواطنين الفلسطينيين (١٦) . فقد حاول ان يؤسس على استمرارية التوازن ، واقعا يمكن ان يؤدي - من وجهة نظره - الى انشاء قيادة فلسطينية بديلة في الارض المحتلة ، تترعرع على صفحات الجرائد والمجلات ، " خطوة ، خطوة " ، وتتحول الى " نجوم " محلية تفصل في مرحلة تالية ، ما بين " الداخل " الذي هو الضفة والقطاع ، وبين " الخارج " الذي هو اكثر من نصف الشعب الفلسطيني في مختلف المنافي والمهاجر ، في الاقطار العربية وفي اقطار الارض قاطبة . ورغم ادراك الاحتلال ، حتى في هذه المرحلة ، للصعوبة القصوى التي تصل حد المستحيل ، لتحقيق جدية هذه المحاولة ، فقد ثابر عليها ، وحافظ على " لعبة المشي على الحبال المشدودة " ، مغتنما كل الفرص ، وصانعا لبعض الفرص ايضا ، في ملاحقته هذه ، لتدمير الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ولضرب القيادة الفلسطينية الشرعية ، ولاصطناع البدائل الهزيلة .

اما على الصعيد الفلسطيني ، فقد حققت الصحافة في سياق " التوازن " عكس فوائد واهداف الاحتلال تماما . فهي التي استوعبت " اللعبة " تماما ، تمكنت من استثمار " الهامش " الذي وفره وضع القدس - او الشطر الشرقي من القدس - بتمايزه عن بقية مدن الارض المحتلة ، باشهار التفافها الصحيح حول منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ، في " الداخل " وفي " الخارج " على حد سواء . وحققت مصداقية معقولة لدى قرائها اثر هذا الالتفاف الوطني . ثم عمقت هذه المصداقية بالنضال طويل النفس ، لتعميم المصطلح الوطني الفلسطيني ، ولو في حده الادنى ، بخاصة في المواضيع الثقافية ، ان لم تستطع ذلك - بسبب الرقابة - في المواضيع السياسية المباشرة ، وقارعت الاحتلال ، الحجة بالحجة ، في محاججة متواصلة ، كرست نفسها للوصول الى عقول القراء ، في ضرورة تنمية النضال بأشكاله السياسية والفكرية والثقافية المتنوعة . واستطاعت - في خضم تجربتها بين الصواب والخطأ - ان تتعلم كيف تنقل لهؤلاء القراء المتعطشين للفكر السياسي ، طرائق واساليب التفكير الصهيوني - الاسرائيلي من خلال ما تنشره من مقالات مترجمة عن الصحف العبرية ، يوما اثر يوم ، وساهمت في تأسيس جيل جديد ، يدرك اهمية الصحافة - ولو تحت قيد الاحتلال - في مثابرة اجتماعية تحسست المشاكل اليومية للمواطنين ، واطلقت اقلام الشبان - الذين كانوا مترددين - للكتابة ، حتى وان اضطروا للترميز ، وللغموض الفني احيانا لتجاوز مقص الرقيب ، فالصمت هو الاسوأ ، اصبح شعارا ، ولا بد من الكتابة والنشر والتصريح والاعلان .

وهنا بالذات . او عند هذا الشعار بالذات ، تحول " التوازن " في المفهوم الفلسطيني ، الى عنوان جديد تماما ، هو الصمود (١٧) ، وقد شكلت الصحافة في فلسطين المحتلة ، الافق الاوسع لتكريس هذا العنوان ، ونشره ، بمعناه السياسي والاجتماعي والاقتصادي بين المواطنين .

وحين تحولت مجاميع المهرجانات والندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تغذيها الصحافة المحلية ، وتعزز انتشارها ، شكلا آخر من اشكال هذا الصمود ، كان الاحتلال يكتشف شيئا فشيئا ، بداية انكسار توازنه ، وتخلخل " نظرياته " على امتداد السنوات العشر الماضية .

٣ المأزق

لقد تكشف " توازن النقائض " الدقيق ، عن صراع مكبوت . واذا كان من الطبيعي والمنطقي ان تتصارع النقائض ، فقد كان من المستحيل ايضا ان يبقى هذا الكبت محبوسا في اطره المتوازنة ، الى فترة اخرى . كان الاحتلال من جهته ، قد تلمس ميزان ارباحه وخسائره ، في ذلك التوازن ، فارتد على قناعة تامة في تراكم خسائره ، ازاء تنامي وتبلور " الطرف الاخر " الذي حقق ميزانا راجحا لمصلحة ! وكان هذا " الطرف الاخر " الذي هو بطبيعة الحال ، صحافتنا المحلية في وطننا المحتل ، يعاني من تحسس بوادر مأزق معين بالنسبة له ، رغم " رجحةالميزان " تلك ، الى جانبه ، حقا . فالرأي العام الفلسطيني المحلي ، وقد " شب عن الطوق " وتعلم " اللعبة " جيدا ، لم يعد يكتفي ب " الفتات " الاعلامي المتساقط من طرفي مقص الرقيب العسكري الاسرائيلي . ومن البديهي ان تصل الصحافة الفلسطينية نفسها الى هذا الارهاص العام المشترك ذاته ، الا عبر بعض " تأوهات واوجاع واحزان " الأدباء والكتاب وهم ينشرون خواطرهم السريعة في زوايا الصحف والمجلات ، ساخرين تحت ستار كثيف من الغموض، من هذا الرقيب الذي يخنق الصدور ويكتم الأنفاس ويكسر الأقلام ، وهم بطبيعة الحال ، لم يكونوا يتحدثون مباشرة عن هذا الكتم والخنق والتكسير ، والا ، كيف كانت تجاز خواطرهم للنشر اصلا ؟.

بالتدريج ، اصبح الصراع مكشوفا ، وهو في هذه المرحلة التي تمتد من العام ١٩٨٢ الى ١٩٨٧ ، لا يتمثل في ضربات الاحتلال المتلاحقة ضد الصحافة الفلسطينية فقط ، ولكنه ينبع مباشرة ، من القرار السياسي الاسرائيلي الاعلى ، في خوض معركة اصطناع البديل " المحلي " لمنظمة التحرير الفلسطينية ، رغم انها ، مرة ثانية وثالثة ، معركة محكومة بالفشل الذريع . وفي الوقت نفسه ، كانت الصحافة الفلسطينية تدرك ان اي صراع مكشوف مع السلطة الاسرائيلية الاحتلالية ، محكوم بالضرورة ، بعدة عوامل ، هي في معظمها ذات طابع سلبي مباشر على هذه الصحافة وقدراتها في البقاء داخل "الشرعية" التي توفرها لها قوانين الاحتلال ذاته . فكيف تخوض معركة ضد الاحتلال بقوانينه نفسه ؟ الا ان للمسألة سمات وظواهر اخرى ، اعمق من هذه الاسئلة ، سوف نتابعها ، في تفصيل هذا المأزق ، على مستوى الاحتلال اولا ، ثم

ثم مستوى الصحافة الفلسطينية ، ثانيا .

أ مأزق الاحتلال

كان البديل الذي طرحه الاحتلال ، على المستوى السياسي ، قد تمثل في " روابط القرى " . وحتى يعطي له صوته الاعلامي ، أصدر صحف " المرآة " و " ام القرى " ، ناطقة باسم هذه الروابط ، ومتحركة في اطار تهديم الرأي العام الفلسطيني المحلي ، وتمزيقه من داخله . وبقدر ما كان فاشلا في طرحه السياسي كله ، حتى الغى هذه الروابط ، ثم ضربها ايضا ، كان فشله الاشد وضوحا ، وبسرعة مذهلة ، في الصحف التي اصدرها ، فاغلقها بعد بضعة اعداد ، واغلق صحيفته الرسمية " الانباء " واصلا الى الذروة في مأزقه امام قرار الصحافة الفلسطينية .

وقبل ان نتابع تخبطاته في افق الصحافة الفلسطينية ، نتوقف قليلا اما آخر عدد صدر من تلك " الانباء " في ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ .

يقول " انور شهرباني " في مقالة له على صدر الصفحة الاولى من هذا العدد ، تحت عنوان " اغلاق صحيفة " (١٨) : " لقد قررت حكومة اسرائيل وبصورة مفاجئة ، اغلاق صحيفة الانباء ، صحيفة الدولة باللغة العربية ... وقد جلبت فائدة كبيرة لقرائها وللدولة ، رغم انتشارها المحدود .. كما كانت الانباء الرسول الامين لدولة اسرائيل في الخارج ، وكانت فعلا البريد الدبلوماسي الى الدول العربية بما فيها المتطرفة ".

ويتساءل شهرباني ، في تفسير سبب الاغلاق : " واذا كان سبب اغلاق الانباء يعود الى حملة التقليصات ، فعلام لا تغلق الاذاعات باللغة العربية في الراديو والتلفزيون ؟ واذا كانت هنالك اسباب اخرى ، فلماذا لا يكشف عنها ؟ ".

ان عوبديا دانون ، ثالث رئيس تحرير للانباء وآخرهم ، تحدث من جانبه ، وفي " وداعه " على الصفحة الاولى للقراء ، تحت عنوان طريف : " توتة ، توتة ، خلصت الحدوته " ، عن السبب الذي رآه كافيا لاغلاق الانباء ، وهو انه في اللحظة التي فتحت فيها صفحاتها للاقلام الجديدة من الذين يسميهم دانون ساخرا " ابناء الاقدام " وللنقد الجريء ، صدر قرار الاغلاق ، لوأد الاقلام التي برزت ؟!.

رغم خلافي الشديد مع طرح دانون ، الا انني استطيع تفسير معنى هذا السبب الذي طرحه ، على انه شكل من اشكال ذلك " التوازن " الذي تخلخل وانهار . و " الانباء " التي كانت في ايامها الاخيرة ، تحاول التحرك في اطار " الاحتلال الليبرالي " او " الاحتلال المتحضر " الذي يسمح لها بان تسمي "

المخربين " ب " المسلحين " مثلا ، كان الاحتلال نفسه ، باعلى مستوياته السياسية داخل حكومة اسرائيل يكتشف هشاشة هذا الاطار وزيفه الشديد من جهة ويصيبه الذعر ايضا ، من " الفوائد " التي حصرها ذكاء المواطنين الفلسطينيين في وطنهم المحتل ، داخل هذا الاطار نفسه من جهة ثانية !

لذلك ، تعرضت الانباء " للضرب " الاحتلالي ايضا ، وهي " صوت دولة اسرائيل باللغة العربية " !.

اما التخبط الاشد للقرارات الاحتلالية ، فقد برز في الضربات المتلاحقة ضد الصحف والمجلات والمؤسسات الصحافية الفلسطينية ، خلال هذه الفترة ، ويمكن ان نجمل ما توافر من معلومات (حقائق) في هذا الشأن (١٩) ، بما يلي:

- اغلاق مجلة " الشراع " الاسبوعية المقدسية ، في العام ١٩٨٣ ، بعد ان ثابرت على الصدور منذ ١٩٧٥/٥/١ ، وكان يرئس تحريرها حتى وفاته قبل اغلاقها ، مروان العسلي.

- رفض تجديد رخصة صحيفة " الوحدة " بعد وفاة صاحبها ومحررها المسؤول فؤاد سعد رزق .

- اغلاق صحيفة " الدرب " في ١٩٨٥/٩/٢٦ بعد بضعة اشهر من الصدور ، بحجة ان لها علاقة مع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . وكان صاحب امتيازها ومحررها المسؤول الدكتور حنا حلاق .

- منع النشرات اليومية التي كانت تصدر باللغة الانجليزية عن المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية ، في العام ١٩٨٢ ، بحجة انها غير مرخصة .

- حاولت سلطات الاحتلال اغلاق المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية وسحب ترخيص مجلتي العودة العربية والانجليزية في العام ١٩٨٤ ، ثم رضخت ، ولكن الى فترة قادمة (٢٠).

- اغلاق مكتب " المنار " للصحافة في القدس ، في ١٩٨٥/٩/١١ لصاحبه هاني العيساوي ، الذي كان قد افتتح مكتبا قبله في العام ١٩٨٢ مع سمعان خوري ، تحت اسم " مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية " ، واغلقته السلطات في العام نفسه ، بعد ثلاثة اشهر فقط من بدء العمل فيه .

- اغلاق صحيفة " الميثاق " ومجلة العهد لصاحبيهما محمود وغسان الخطيب في ١٩٨٦/٨/٢١ ، بحجة العلاقة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

- اغلاق مؤقت ومنع توزيع في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع ، خارج الشطر الشرقي من القدس ، للصحف والمجلات : الفجر والشعب والقدس والبيادر .

اما على صعيد الصحافيين الفلسطينيين انفسهم ، فقد برزت جريمة اغتيال الصحفي الشهيد حسن عبد الحليم الفقيه ، احد مراسلي صحيفة الفجر، في العام ١٩٨٥ ، حيث اكدت هذه الجريمة على المغزى الدموي للمأزق الاحتلالي في مواجهة الصحافة الفلسطينية ، وكوادرها الصحافية النشيطة (٢١). واخذ هذا المغزى شكلا آخر ، في القمع المباشر ، بابعاد الصحافي حسن محمود الفرارجة في شباط / فبراير ١٩٨٦ الى الاردن بحجة انه من نشيطي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ثم ابعاد الصحافي اكرم هنية ، رئيس تحرير صحيفة الشعب في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ ، بحجة انه من نشيطي حركة فتح . وتعرض عشرات الصحافيين للاعتقالات الادارية لمدة ستة اشهر ، ولاعتقالات " احترازية " لمدد مختلفة ، ولغرامات مالية احيانا ، وللمنع من السفر ، والاعتداء عليهم ، وعلى ممتلكاتهم الخاصة (٢٢).

وفي التاسع من حزيران / يونيو ١٩٨٥ ، كان الاحتلال الاسرائيلي قد اعلن صراحة ، عن ابرز اشكال تخبطه ، بالامر العسكري الذي اصدره الجنرال امنون شاحاك " قائد المنطقة الوسطى " وهو ما يعني الضفة الغربية المحتلة ، تحت الرقم ١١٤٠ ، انه " يجب على كل محرر جريدة توزع في المنطقة ، نشر كل اعلان من سلطات جيش الدفاع الاسرائيلي ، او من قبلها ، والنشر بدون مقابل في عدد الجريدة الصادرة فورا ، بعد تسليم الاعلان لمكاتبها . ولا يجري محرر الجريدة اي تعديلات في نص الاعلان او شكله " !

كانت " الانباء " هي المسخرة بشكل عام ، لهذه الاعلانات الاحتلالية المرفوضة من قبل الصحف الفلسطينية ، ولو دفع مقابلها المبالغ الطائلة (٢٣) . وقد جاء هذا الامر الذي يسخر الصحف الفلسطينية له ، بقوة القانون العسكري (٢٤) قبل اغلاق " الانباء " باربعة اشهر ، مما عنى في حينه ، ارهاصا احتلاليا مسبقا لتطويع الصحف الفلسطينية وحشرها في زاوية شبيهة تماما بالزاوية الاسرائيلية البحتة التي كانت تقبع فيها تلك " الانباء " . فلماذا يخسر الاحتلال كل الاموال التي كان يصرفها على صحيفته السابقة ، وهو قادر بقوانينه " القراقوشية " ان يطوع الصحف الفلسطينية باداء الدور " الانبائي " ذاته ، دون خسارة " ليرة " او " شاقل " واحد ؟

ب مأزق الصحافة الفلسطينية :

لم تكن محض صدفة ، في سياق هذا الصراع " المتوازن " حينا ، والمشرف

على الانفجار حينا أخر ، ان تصدر رابطة الصحفيين العرب في القدس ، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ ، دراسة من مجموعة دراساتها المتخصصة ، بعنوان " جدوى الصحافة الوطنية في المناطق المحتلة " من اعداد الصحافية في " الشعب " وفاء البحر .

فالعنوان بحد ذاته ، بعد عشرين عاما تقريبا من اصدار اول صحيفة عربية في القدس ، يمثل مواجهة جديدة للسؤال الذي نشأ قبل صدور هذه الصحيفة " القدس " ، ثم بعد صدورها ، وصدور صحيفتي الفجر والشعب في العام ١٩٧٢ ، ثم " التوازن " الذي استتبع الرد عليه في تفسير " الجدوى " ، وفي تفسير " الوطنية " وفي تفسير " اللعبة " كلها تحت سقف الاحتلال . ان وفاء البحر ، تؤسس السؤال ، مرة أخرى ، بصراحة شديدة ، بعد عشرين عاما ، هو ذاته عمر الاحتلال آنذاك : هل صحافتنا الفلسطينية وطنية ؟

السؤال محك للمأزق ، فهل بدأت الصحف الفلسطينية تتحسس العمق الجدي لمأزقها في " تكييف " هامشها الضيق لمصلحة وطنيتها ، او في " تطويع " نفسها تدريجيا ، للدور " الانبائي " - نسبة لصحيفة الانباء الاسرائيلية - الذي كرسه الاحتلال لها ، عبر سلطة القوانين باشكالها المختلفة ؟

لقد وصلت وفاء البحر الى محصلة ان " الجدوى جزئية " وهي محصلة صحيحة . الا انها غير كافية في سلسلة الاستنتاجات الطويلة لهذا الواقع - المأزق .

القوى الوطنية في الارض المحتلة ، وهي القاعدة العريضة التي تقف عليها الصحف الفلسطينية - المقدسية - حاولت من جانبها ، ان تتجاوز هذا المأزق ، بتجاوز هذه الصحف نفسها ! فاصدرت على نطاق واسع جدا ، عبر مختلف الاتحادات والنقابات والنوادي والجمعيات ، عشرات النشرات - لمرة واحدة - وكانت في الواقع اكثر من مجرد نشرات من صفحات معدودة . فهي في مرات عديدة ، كانت اشبه بالصحف والمجلات ، لولا انها تحمل على طرف غلافها الاول، تعبير " نشرة لمرة واحدة " حماية لها في النشر ، تحت مظلة القانون الذي يمنعها من اي نشر الا برخصة رسمية . واصدرت الملصقات الملونة ، والمفكرات، والبيانات الاعلامية العديدة التي كانت توزعها عبر هياكلها النقابية في كل الارض المحتلة .

ان المتتبع لهذه النشرات والكتيبات في هذه المرحلة ، يلاحظ على الفور ، نشوء " صحافة وطنية جديدة " تحاول ان تأخذ مكان " الصحافة الوطنية التقليدية " التي تتمثل في الصحف والمجلات الموجودة والمعروفة . وقد استفادت تلك " الصحافة الوطنية الجديدة " من كونها خارج دائرة قمع الرقابة العسكرية . فهي تنشر ما تشاء تقريبا ، لولا الضوابط التي كانت هي نفسها تفرضها على نفسها ، حتى لا تثير السلطات الاسرائيلية اثارة كبرى كافية لقمع

المؤسسات (النقابات والجمعيات والنوادي) . ولعلها - هذه الصحافة الوطنية الجديدة - كانت قد تركت مسألة " الاثارة " التامة للصحافة الفلسطينية السرية التي قويت ونشطت في هذه المرحلة ، وعملت على الانتشار الواسع ، في سبيل تعزيز الرأي العام الفلسطيني المحلي ، بما يكفي تماما لتحريره من مأزق صحافته الوطنية العلنية ، والرسمية (٢٥) حينا ، او لتوجيه هذه الصحافة حينا آخر ، ولدعمها ايضا ، والوقوف الى جانبها ، في بعض الاحيان .

لقد سقط " التوازن " التقليدي ما بين الاحتلال ونقيضه ممثلا بالصحافة الفلسطينية الخارجة من اكوام قوانينه ! وسقط " التوازن " ، او اهتز كثيرا ، ما بين الرأي العام الفلسطيني وصحافته الوطنية التي صمد معها ، وبها ، ومن خلالها ، طويلا ، فماذا يثمر " الصمود " بعد عشرين عاما ، سوى الانتفاضة الكبرى ؟

ان الانتفاضة في مقاربة هذا السؤال ، لم تتأسس بطبيعة الحال ، على مواجهة هذه الصحافة ، وانما هي على عكس ذلك ، جاءت ، لتطلق صوتها ، من فوق منابرها ، رغم سقف الاحتلال .

٤ الانتفاضة

بعد اسبوعين فقط ، من انطلاقة الانتفاضة ، وبالتحديد في ٢٣ كانون اول / ديسمبر ١٩٨٧، نقلت الصحف الاسرائيلية عن حاييم هرتصوغ رئيس دولة اسرائيل ، مقتطفات من الكلمة التي القاها في اجتماع خاص نظمته كلية القضاء في الجامعة العبرية ، مع المدرسة القضائية التابعة لجامعة نيويورك ، تحت عنوان " حرية الصحافة وامن الدول " (٢٦) ، جاء فيها ان " الكثير من اصدقائه في الوسط الصحفي ، قالوا له ان الكثير من الاحداث التي نقلت الى معظم انحاء العالم من بؤر التوتر في قطاع غزة والضفة الغربية ، بدأت فقط عندما كانت كاميرات التلفزيون تصل الى هذه البؤر ..، وان الارهاب يتمتع بمساعدات كبيرة ، وبتغطية تلفزيونية في اماكن مختلفة من العالم .. ، وعندما يوجد هناك ما يهدد امن الدولة ، تتدنى اولوية حرية التعبير" ، وجاء فيها ايضا اشادة هرتصوغ بالاتفاق القائم بين الصحافة في البلاد وبين الرقابة .

وبعد سنة كاملة من " تنظير " هرتصوغ هذا في شأن الانتفاضة والصحافة، وقد اصبحت الانتفاضة عنوانا لعصر بأكمله في الشرق الاوسط ، وفي العالم كله ، كانت المؤسسة الاسرائيلية الرسمية ، ما زالت ترى في الكاميرا وحدها ، او في الكلمة المنشورة ، سببا ل " الاحداث " ! ففي ١٠/١٢/١٩٨٨ ، في الذكرى السنوية الاولى للانتفاضة ، نشرت " الفجر " على صدر صفحتها الاولى ، خبرا صغيرا ، يحتوي في محصلته ، رغم اللمحة الاولى العابرة لقراءته، ولنشره معا ، على اهمية قصوى . يقول نص الخبر : "اصيب جندي اسرائيلي من افراد حرس الحدود مساء امس في سلوان بحجر في وجهه ، خلال

الاشتباكات الليلية التي وقعت هناك . وقد قامت القوات الاسرائيلية بتفريق المتظاهرين بقنابل الغاز والعيارات المطاطية . وجرى نقل المصاب الى احد المستشفيات الاسرائيلية . وادعت الشرطة الاسرائيلية ان المظاهرات اندلعت بسبب قيام صحفي عربي بالتصوير هناك " !

ان " تعلل " الشرطة الاسرائيلية بالكاميرا ، عربية كانت او غير عربية ، يمتد بجذوره ، على مدار اثني عشر شهرا من الانتفاضة الكبرى ، الى " علة " هرتصوغ القديمة ، وهي " علة " كل صانعي القرار في اسرائيل .

لم تخرج المؤسسة الاسرائيلية الرسمية من " عنق الزجاجة " التي حشرت نفسها فيها ، رغم ضغط الانتفاضة المتواصل عليها ، ورغم قرارات الامم المتحدة، ورغم الاف التقارير الاسرائيلية التي تتحدث بالتفصيل ، عن " الواقع الجديد " الذي خلقته الانتفاضة ، لا بالكاميرا ، ولكن بالفعل الفلسطيني اليومي. بالثورة الشعبية التي شاءت لنفسها ان تحمل مصطلح الانتفاضة ، بعد عشرين عاما من الاحتلال .

لقد اسست اسرائيل موقفها بذلك ، على مواجهة " مشكلة الكاميرا " او " مشكلة الصحافة " بشكل عام ، في سياق تكرار محاولاتها القمعية العنيفة ضد الانتفاضة ، على اساس ان " الصحافة صانعة الحدث ، وليست مجرد ناقل له " (٢٧) . ووجدت في صحيفة " الفجر " المقدسية فرصتها للتعبير عن بداية هذا الموقف العجيب ، فاصدرت امرها بمنعها من التوزيع في الضفة والقطاع لمدة عشرة ايام (من ١٩٨٧/١٢/١٠ الى ١٩٨٧/١٢/١٩) بحجة ان خبرا نشرته هذه الصحيفة في ١٩٨٧/١٢/٩ ، على صفحتها الاولى ، كان السبب في " الاحداث الاخيرة " في قطاع غزة المحتل ! وهذا الخبر " السحري " ، هو مداهمة سائق شاحنة اسرائيلية لسيارتين في غزة ، لما ادى الى مقتل اربعة شبان فلسطينيين ، واصابة تسعة اخرين . فقد نشرت " الفجر " ان هذا الحادث " قد وقع بشكل متعمد " . فهي اذن " محرضة " على " الانتقام " . وبذلك حسب الناطق الاسرائيلي ، اشتعلت " الاحداث " ! .

عاشت " الفجر " ايامها الممنوعة ، توزع في الشطر الشرقي من القدس وبعض انحاء اسرائيل فقط ، ثم صدر قرار اسرائيلي ثان ، بعد ثلاثة ايام فقط من عودة " الفجر " الى قرائها في بقية مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة ، بمنع صحيفة " القدس " من التوزيع في الارض المحتلة ، لمدة ثمانية عشر يوما من ١٩٨٧/١٢/٢٢ الى ١٩٨٨/١/٩ ، بحجة انها نشرت " موادا تحريضية "! وتبعتها الصحيفة الفلسطينية الثالثة " الشعب " بالمنع من التوزيع في مطلع العام ١٩٨٨ ، لمدة ثمانية ايام !

ولكن الانتفاضة لم تختف بطبيعة الحال ، مع اختفاء هذه الصحف الثلاث ، من شوراع وازقة مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

وانما هي على عكس ذلك ، ازدادت اشتعالا ورسوخا وانتشارا . فكيف يمكن ل " النظرية " الاسرائيلية اذن ، ان تجوز في هذه الحالة ؟!

كررت المؤسسة الاسرائيلية ضرباتها لهذه الصحف عدة مرات (٢٨) ، واغلقت المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية في القدس لمدة ستة اشهر اعتبارا من ١٩٨٨/٣/٣٠ ، وسحبت ترخيص مجلتي العودة بالعربية والانجليزية اعتبارا من ١٩٨٨/٣/١٠ ، واقتحمت " مكتب غزة للصحافة " في مدينة غزة وصادرت اجهزة المكتب ، واغلقته لمدة عام كامل ، في ١٩٨٨/١/٢٦ واغلقت مكتب بيت لحم للصحافة في ١٩٨٨/٣/١٤ ، .. (٢٩) ، ولكن الانتفاضة ، لم تسترخ ، ولم تتراجع ! وحين قرر اسحق شامير بصفته وزيرا للداخلية بالوكالة ، اغلاق صحيفة " الاتحاد " الحيفاوية لمدة اسبوع ، اعتبارا من ١٩٨٨/٣/٢٥ ، وحتى ١٩٨٨/٣/٣١ " بناء على المادة ١٩ من قانون الصحافة " ، كان - وقد نفذ هذا القرار في حينه - قد جعل من الصحافة هدفا مباشرا للبطش ، ليس بما يصدر منها في " الشطر الشرقي من القدس " فحسب ، ولكن في اي " شطر " ايضا ، في قلب اسرائيل ذاتها (٣٠) . وعلى اساس هذا البطش الموسع ، صدر القرار " السياسي " باغلاق صحيفة " طريق الشرارة " في ١٩٨٨/٢/١٨ ، اضافة الى اعتقال جميع محرريها من اليهود والعرب بتهمة " الاتصال مع تنظيم معاد " (٣١) . وعلى الاساس ذاته ، اصدر المستشار القانوني لحكومة اسرائيل في نيسان / ابريل امرا لجميع المدراس في اسرائيل ، يمنعها بموجبه من ادخال صحيفة " جيشر " اليها ، بحجة انها " سياسية ، ويمكن ان تؤثر على تفكير الطلاب " (٣٢) . وعليه ايضا، تعرض الصحفي مكرم نعيم مخول - خوري للتهديد والتقديم للمحاكمة، في فترة مبكرة ، في مطلع كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ ، لنشره تحقيقا يتضمن " وضعا للاحداث في غزة " نشره في صحيفة اسرائيلية (كول هعير التي تصدر عن دار هآرتس) . وعليه ، تعرض صحافيون اسرائيليون للاضطهاد بسبب " وصف الاحداث " ، وصحافيون اوروبيون واميركيون للضرب ، بسبب هذا " الوصف " ايضا . اما الصحافيون الفلسطينيون ، فكان مصير بعضهم الابعاد والنفي فورا خارج الارض المحتلة ، حيث تم ابعاد جبريل الرجوب ، وغسان المصري ، وسمير صبيحات ولؤي عبده . وارسل معظمهم الى السجون والمعتقلات ، اداريا وغير اداريا ، ولمدد مختلفة ، من كل الصحف والمجلات ، ومن جميع المؤسسات الاعلامية الفلسطينية في مختلف انحاء الارض المحتلة (٣٣) .

وحين هدد اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل بمنع الصحافة الاجنبية من تغطية " الاحداث " ، اعتبارا من ١٩٨٧/١٢/١٥ ، كانت اسرائيل تدخل مرحلة اخرى في القمع والبطش . وحين اصبح هذا !التهديد نهجا رسميا لحكومة اسرائيل في مطلع العام ١٩٨٨ ، اصبح بامكان اي ضابط اسرائيلي ان يعلن " منطقته " منطقة مغلقة امام الصحافة ، ليشمل الطمس والتشويه كل الحقائق والوقائع .

ولكن الانتفاضة مستمرة ، ولم تتمكن جميع " المراكز الاعلامية " التي انشأتها القوات العسكرية الاسرائيلية من خلخلة تراكم الحقائق ، امام العالم كله ، وامام شرائح معينة من الرأي العام الاسرائيلي نفسه ، وامام قطاع واسع من الصحافيين الاسرائيليين الذين " يتقدمون اشواطا عن قادتهم السياسيين " حسب اعتبار احد معلقي صحيفة معاريف (٣٤) . ورغم ان هذا التوجه الاسرائيلي الرسمي في توسيع ضرباته ضد الصحافة من جهة ، وفي توسيع دائرة تحريض الرأي العام الاسرائيلي ضد كل اشكال الصحافة والاعلام من جهة ثانية ، في سياق ما اسمته حكومة اسرائيل " الحرب في المناطق " ، قد زاد من وتائر تصاعد التطرف اليميني في اسرائيل (٣٥) ، فان الانتفاضة قد فرضت نفسها على المجتمع الاسرائيلي كله ، ولم تعد بالنسبة له ، مجرد " حدث افتعلته الكاميرا " ، فهي قرار المصير لاسرائيل ، ولفلسطين التي ولدت دولتها على اكتاف سنتها الاولى (١٩٨٨/١١/١٥) مما كان في وهم المؤسسة الاسرائيلية الرسمية مجرد " رد فعل لحادث دهس متعمد " !

ان " المقولة " الاسرائيلية الساذجة او التضليلية المبكرة في كون " الصحافة سبب الاحداث " فحسب ، قد تلاشت الان - بعد سنة من الانتفاضة - او انها بقيت محصورة في ذلك " الناطق للشرطة الاسرائيلية في حادث سلوان مثلا " ، وكانها " نكتة " ! ولكن البطش الاسرائيلي بالصحافة لم يتوقف ولم يتلاش ، طالما ان هذه الصحافة ذاتها ، لم تتوقف عن اداء دورها في " نقل الحقائق " ، وفي التحليل والتفكير ايضا ، رغم سقف الرقابة المطبق .

واذا كانت الصحافة الاسرائيلية بعد هذا كله ، وفي هذا كله ، قد " خاضت معركتها " ، حسب " قوانينها هي " ، وحسب " اللعبة " في اسرائيل ، فكان ما كان ، وما زال مستمرا . فكيف هي الحال ، في الصحافة الفلسطينية التي تمثل هدفا قائما بالنسبة للمؤسسة الاسرائيلية الرسمية - ولو انها تتمثل هنا بالحركات والاحزاب المتطرفة - للاغلاق والتصفية والابعاد والقتل ايضا (٣٦)، وهي صحافة " الهامش الضيق " اصلا ، وقد تحول في عهد الانتفاضة ، الى هامش الخنق والسحق ، بكل ما في هاتين المفردتين من معنى جدي ؟

ورغم انه من الصعب شمول هذا " الخانوق " بكل اشكاله وابعاده في اطار بحث واحد محدود ، فانني سوف اطرح العلاقة الانتفاضية الجديدة لصحافتنا الفلسطينية - المقدسية - عبر النقاط التالية ، من خلال الاستقراء المتدرج والمكثف او المختصر ، لسلسلة من " الظواهر " البارزة :

أ المصطلح

بدأت المواجهة ، منذ لحظاتها الاولى ، على مستوى المصطلح نفسه . فالانتفاضة التي فرضت نفسها في كل لغات الارض ، بحروفها العربية ، بما فيها اللغة العبرية ، لم تظهر في صحفنا المحلية - حتى الان - الا نادرا ، ومن

خلال النقل او الترجمة !

وكان على صحافتنا ، منذ اللحظات او الأيام الاولى ايضا ، ان تبحث عن مصطلحات وتعابير ومفردات اخرى ، حتى تتمكن من تمرير اخبارها ، عبر ذلك " الخانوق " الاسرائيلي العسكري .

ونستطيع ان نتابع سلسلة من هذه المصطلحات التي حاولت الاقتراب من معنى مصطلح الانتفاضة ، دون جدوى ، مثل : المظاهرات الاحتجاجية ، الاحداث الدامية ، الاضرابات والمظاهرات ، موجات عارمة من التظاهرات واعمال الرشق بالحجارة ، تظاهرات عنيفة لم يسبق لها مثيل ، الاحداث الاخيرة ، اشتباكات عنيفة ، صدامات مع الجيش ، الاحداث الخطيرة ، .. الخ (٣٧) ولم تستطع افتتاحيات هذه الصحف (الفجر ، القدس ، الشعب ، النهار ، الطليعة) تجاوز السقف " الباهت جدا " في " تحليلها " للأنتفاضة ، فهي ، على سبيل المثال خاضت هذا " التحليل " تحت العناوين التالية : " المعاناة ،الاحداث ومعالجة التصحيح ، الطريق الصحيح الى التهدئة " في الاشهر الثلاثة الاولى للانتفاضة ، ضمن " رؤية انسانية محضة " ، ثم طورت رؤيتها ، في سياق " الخانوق " اياه ، الى " التحليل السياسي " ، فبدأت تتحدث عن ضرورة الحل السياسي للقضية الفلسطينية ، من اجل " تهدئة الاوضاع ". وحين تضطر هذه الصحف الى القفز عن ادنى درجات الحد الادنى من " كلامها البارد وشبه المحايد " ، الى مواجهة صريحة ، كانت تصطدم على الفور بالشطب ، لتزرع مكان افتتاحياتها ، كلمة " نعتذر " لقرائها . وكانت قد خاضت اساسا " عدة معارك " مع الرقابة ، حتى اجيزت لها كلمة الاعتذار تلك !

في هذا الوقت ، وفي الفترة المبكرة ، كانت صحيفة " الاتحاد " الحيفاوية قد كتبت ونشرت المصطلح " الانتفاضة " على الملأ كله . وفي ١٩٨٧/١٢/٢٢ ، قبل اقل من شهر واحد على بدء الانتفاضة ، كانت قد عممت مصطلح " الانتفاضة الكبرى " في عناوينها الرئيسية ، وفي افتتاحيتها ايضا . اما الصحف العبرية (اليهودية الاسرائيلية) فقد بكرت ايضا في الحديث عن " ثورة شعبية " ، وعن " عصيان مدني " . وهما مصطلحان " محرمان " الى درجة العقوبة تحت طائلة القانون ، في الصحافة الفلسطينية ! ثم تلقفت صحافة اسرائيل ، مصطلح الانتفاضة ، واصبحت من اشهر الخبراء فيه (٣٨) . ولكن التزامها بالمصطلح - لغويا على الاقل - لم يعن على الفور ، اية درجة - على المستوى السياسي - من دعمه وتأييده . فالاعلام الاسرائيلي ، بما فيه الصحافة ، بقي رغم اجواء الانتفاضة ، محاصرا بمنهجيته الصهيونية التقليدية من القضية الفلسطينية ، الا في اطار التمايز المعروف بين صحافة " اليسار " الداعم للسلام اصلا ، وبين الصحافة الاسرائيلية بشكل عام (٣٩) . ويبدو انه من المهم ملاحظة هذا الاطار ، كما سوف نتابع في " الظواهر " التالية التي حكمت العلاقة بين الانتفاضة والصحافة المحلية .

لقد " تنازلت " صحافتنا على اية حال ، عن مصطلح الانتفاضة ، على اساس ان القارىء الفلسطيني في الارض المحلتة ، لا يحتاج لتكرار هذا المصطلح ، حتى " يكتشف " وجوده العنيف فيه يوميا ، برصاص الجنود الاسرائيلين ، وبدمه المسفوك ، وعظامه المكسرة. واتجهت الصحافة الفلسطينية نحو " لب الموضوع " . فهي تعالج الانتفاضة بنشر اخبارها اليومية على اوسع نطاق ، لا هم في ذلك كونها تحت عنوان " مظاهرات عنيفة " او " احداث دامية " او غير ذلك ، طالما ان قارئها نفسه ، حصيف ولبيب ليدرك ان الكلمة المقموعة، والمصطلح المقموع ، والفكرة المقموعة ، هي بالضرورة ، جزء من القمع الاحتلالي الذي ينصب ضد الجميع بلا استثناء .

الشعار الذي تضعه الانتفاضة على مستوى الشعب الفلسطيني كله ، هو " لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة " . وقد ترجمته الصحف الفلسطينية المحلية، بحشد كل اخبار " المظاهرات ورشق الحجارة واشعال اطارات السيارات ، ووضع المتاريس .. " ، على صفحاتها الاولى ، وحرصت على ان تكون افتتاحياتها - مهما بردت الكلمات ، ومهما اصابها من شقاء وارهاق في نحت الكلمات العادية جدا - دائرة في افق الانتفاضة دون ان تسميها ، ومتحركة في اطار ما تعنيه " الاحداث " المستمرة على المرحلة السياسية، ضمن " محاججة منطقية " كأنها تجري بين اطراف تتحاور دون صراع . او انه " توازن النقائض " ذاته ، يحاول توطيد ما تخلخل منه . ويمكن ان اتمثل بافتتاحية من اية صحيفة محلية ، عشوائيا ، دلالة على ذلك ، في اي يوم ، عبر العام ١٩٨٨ . وقد اخترت مقتطفا من افتتاحية " الفجر " في ١٩٨٨/١/٢٨ ، قبل احد عشر شهرا ، ومقتطفا آخر من افتتاحية " القدس " في ١٩٨٨/١٢/٢٦ ، بعد احد عشر شهرا مما قالته الفجر ، لنجد في كلا النصين ، سياقا واحدا ، في مصطلحاته ومفرداته وتعابيره ، وفي محاججته السياسية الهادئة جدا ، في حرص واضح على عدم الصدام مع " الخانوق " الرقابي :

- كلمة الفجر في ١٩٨٨/١/٢٨ ، كانت بعنوان " مبادرات متراكمة واحداث مثمرة ":

" فور اعلان الرئيس المصري حسني مبارك ، خلال الاسبوع الماضي ، عن مبادرته للسلام في المنطقة ، بادر اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل ، الى رفضها ، جريا على عادته في رفض كل المبادرات السياسية التي تنطوي على فكرة عقد المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية ، ورغم ان شمعون بيرس نائب رئيس وزراء اسرائيل ووزير خارجيته ، حاول كعادته ايضا ، عدم الحسم بالرفض او القبول ، عبر دورانه حول المبادرة بتصريحات مطاطة لا تعني شيئا، فان رفض شامير كما يبدو ، يتجاوز الخلاف المعرافي - الليكودي التقليدي الى موقف ائتلافي لحكومة اسرائيل ، في استمرار الرفض لكل المبادرات المطروحة ، بما فيها بطبيعة الحال ، مبادرة مبارك الاخيرة . لن نسأل عن المعنى السياسي الراهن لهذا الموقف الاسرائيلي المتكرر تحت سقف

الاحداث الجارية ، فهو واضح ومعروف لجميع المراقبين . ولكن السؤال هو حول أهمية النتائج التي يمكن ان يصل اليها الرئيس المصري في حمل مبادرته الى لندن وبون وواشنطن ، طالما اكدت حكومة اسرائيل على رفضها الفوري لها..".

- حديث القدس في ١٩٨٨/١٢/٢٦ ، كان بعنوان " بديل للاءات ": "الحكومية الاسرائيلية الائتلافية الجديدة التي عقدت اول اجتماع لها أمس، لا تنقصها الاصوات المؤيدة في الكنيست ، ولا الادراك لطبيعة التطورات التي تشهدها المنطقة والتي كان آخرها بدء الحوار المباشر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة ، وكل ما ينقص هذه الحكومة ، هو بديل عملي وواقعي لقائمة اللاءات . لقد تجاوزت الولايات المتحدة العقبة المرتبطة بالتمثيل الفلسطيني وانضمت الى دول العالم التي تحاول اطلاق عملية السلام في المنطقة ، وتقف اسرائيل وحيدة في مجال رفضها للاقرار بضرورة مشاركة منظمة التحرير في العملية السلمية . ولن تستطيع الخروج من وحدتها بمجرد طرحها لمبادرات قديمة اكل الزمن عليها وشرب . فالدعوة الى تطبيق الحكم الذاتي من طرف واحد ، او اجراء مفاوضات مع الدول العربية المعنية كل على حدة، اصبحت بمثابة اللغة التي لا تتجاوب مع مفاهيم السياسة والدبلوماسية المتطلبة لاطلاق عملية السلام .." .

ان " برودة النص " ، على مدار سنة كاملة ، هي السنة الاولى للانتفاضة ، كما تعكسها " المحاججة الباردة جدا " في كلمة الفجر وحديث القدس ، - وقد اخترتهما عشوائيا ، كما اسلفت ، ومن السهولة ، التمثل باية افتتاحية لاية صحيفة او مجلة اخرى في الارض المحتلة - ان هذه " البرودة " العقلية - القسرية اذا جاز التعبير ، وهي تنحت مصطلحها الخاص بها ، فحتا يوميا ، تكرست في اطارين منفصلين تماما ، ولا علاقة لاحدهما بالاخر :

الاول : هو اطار الرقابة العسكرية الاسرائيلية التي حظرت استعمال القاموس السياسي المعروف في الدنيا كلها - بما فيها دنيا اسرائيل - وفرضت على الصحافي الفلسطيني تحت الاحتلال ان " يخترع " قاموسه السياسي - الاعلامي ، دون ان يصطدم بها . وعبر هذا القاموس الجديد " المخترع " ، اصبح الصحافي الفلسطيني في الارض المحتلة ، هو نفسه، رقيب نفسه ، في صياغة المصطلح الجديد ! يقول احمد الطوباسي مدير تحرير صحيفة " الشعب " : " ومع ان الصحافي الفلسطيني يمارس على نفسه رقابة ذاتية قد تصل الى ما دون الحد الادنى ، الا ان سلطات الاحتلال تمنع نشر اية مواد تتعلق بقضيتنا وواقعنا دون عرضها على الرقابة العسكرية . وقد ازداد مقص الرقيب مضاء مع اندلاع الانتفاضة، وزادت بالتالي نسبة المواد المشطوبة ما بين ٢٠٪ الى ٥٠٪ من المواد المقدمة للرقابة .." (٤٠) . ويقول بسمان ابو رميلة ، محرر الشؤون المحلية في صحيفة " الفجر " : " ان في داخلي رقيبا ،

وقد كبر كثيرا مع الانتفاضة . فاية غمضة عين قد تحصل من المحرر في عدم ارسال خبر ما ، او صورة ما او حتى مادة مترجمة عن وسائل الاعلام الاسرائيلية الى الرقابة ، فان النتيجة الحتمية لذلك ، هي : اما اغلاق الصحيفة لمدة معينة ، او منع توزيعها في الضفة والقطاع لفترة معينة ، او ارسال انذار للصحيفة من الرقابة . لذلك ، يعمل المحرر على توفير كل الفرص لتحاشي - غمضة العين - تلك ، بشطب اي خبر يتوقع شطبه من قبل الرقابة اصلا ، وبشطب كلمة او جملة او احيانا فقرة كاملة من الخبر قبل ارساله للرقابة . ويمتنع عن نشر خبر مأخوذ عن راديو اسرائيل مثلا ، لان الرقابة سبقت ان شطبت خبرا شبيها له ، منقولا عن المصدر ذاته . فالمحرر يراقب ايضا ، ولكن لمصلحة التكيف مع الرقيب الاسرائيلي " (٤١) . ولا تخلو صحيفة " الاتحاد " الحيفاوية ايضا ، من هذا " الخانوق " ، الا ان " الخنق " الرقابي فيها وعليها ، اخف كثيرا . يقول انطوان شلحت نائب رئيس تحريرها ، في " مهاتفة " لنا معه بالخصوص ، " صار لدينا تجربة في تدبير انفسنا مع الرقابة . وهنالك رقابة ذاتية لدينا ، بالتشاور الداخلي بيننا . وما نرسله للرقابة فعلا ، هو المواد الاخبارية اليومية المتعلقة بالاراضي المحتلة ، وبالشؤون الامنية بشكل عام . ونحن في نهاية المطاف لا نريد مشاكل مع الرقابة " (٤٢) . ويقول ماهر ابو خاطر مدير تحرير صحيفة " الفجر " الاسبوعية الصادرة باللغة الانجليزية في القدس ، وهي ممنوعة اساسا من دخول بقية مدن الارض المحتلة ، " ان الرقابة قد تضاعفت في شدتها عدة مرات ، ابان الانتفاضة . اما رقابتنا الذاتية ، فهي كي نتمكن من الصدور ، فنحن ننشىء المواد بطريقة نحسب لها حساب الاجازة من الرقيب ..".

ان هذه " المعركة " التي تتحرك في اطار " الهامش الضيق " القديم منذ كان الاحتلال ، تخرج نحو اطارها الثاني ، والاهم ، في نضال الصحافة الفلسطينية ، وهو من وجهة نظرها ، اساس وجودها كله . والا ، هل يعقل ان تكون موجودة في الاصل ، لمقارعة الرقيب فقط ؟

الثاني : هو اطار استراتيجية الانتفاضة ذاتها ، ويتمثل في خطيه العريضين :

أ فضح ممارسات واجراءات الاحتلال بكل الوسائل والتعابير والمصطلحات والكلمات المتوافرة ، وتبديد كل ما علق من زيف وتضليل وكذب حول " ليبرالية" هذا الاحتلال ، بالارقام ، والاحصائيات الميدانية ، والتقارير اليومية . ب - تعزيز الدعوة للسلام الشامل والعادل ، في سياق الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني في كل مكان ، بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه .

واذا كان - الخط الاول - قد تم في ادنى حد له ، عبر سلسلة من الاخبار اليومية المتلاحقة : استشهاد مواطنين برصاص الجنود ، جرحى ، هدم منازل ، اقتلاع اشجار ، اعتقالات ، مداهمات للبيوت ، تكسير عظام الشيوخ والنساء والاطفال ، ضرائب باهظة ، حظر تجول ، قطع المياه والكهرباء .. الخ ، فان - الخط الثاني - قد تم ايضا ، من خلال " المحاججة " المستمرة لتكريس مفاهيم السلام والعدل والحق ، بمستوياتها السياسية والقانونية والانسانية ، في ادنى حد لها .

ولكن هذا " الحد الادنى " الذي ينكسر في احيان كثيرة ، ليصل الى ما يشبه " اللامعقول " ، يصطدم بالضرورة ، وبخاصة في حالات انكساره الحادة ، مع " الحد المعقول " من استراتيجية الانتفاضة في اطلاق خطيها الواقعيين والمباشرين " فضح الاحتلال ، وتعزيز دعوة السلام الشامل والعادل " ، بوضوح وحسم ، مما عزز حتمية الخروج الى " صحافة البيانات " و " صحافة الحيطان " ملء الشوارع والازقة والبيادر والميادين والساحات في كل مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة .

ب البيانات

صدر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة - حتى انجاز هذا البحث - واحد وثلاثون بيانا ، تتحرك جميعها في افق الاستراتيجية الثابتة للانتفاضة ، لفضح الاحتلال ومقاومته - بالحجر والزجاجة الحارقة - ومقاطعة مؤسساته واجهزته وبضائعه - العصيان المدني - وصولا الى اقامة دولة فلسطين المستقلة وتحقيق السلام والامن والاستقرار لكل شعوب المنطقة .

في الاسابيع الاولى للانتفاضة ، كانت تصدر هذه البيانات بمعدل بيان واحد في كل اسبوع ، تنطلق ديباجته نحو تحليل سياسي يتوافق والمرحلة التي صدر فيها البيان ، ثم ياتي البرنامج العملي لفعاليات لجان الانتفاضة في كل الارض المحتلة . وبعد بضعة اشهر ، تكرس صدور هذه البيانات كل اسبوعين تقريبا ، وما زال مستمرا على هذا التوقيت الذي يمثل للمواطنين " اعلى سلطة وطنية " يستمدون منها تعليمات قيادتهم في استمرار الاضراب التجاري ، جزئيا وشاملا ، اضافة الى استلهامهم الموقف السياسي فيما يطرحه من شأن بالخصوص .

اصبح البيان الانتفاضي ، في كل اسبوعين ، على ضوء هذا الواقع ، اشبه ب " الصحيفة الوطنية " التي يتفق عليها الجميع ولا تخضع لمقص الرقيب الاسرائيلي . ورغم السرية الحديدية التي تطبع وتوزع فيها هذه البيانات والتي كان من الطبيعي ان تحد من انتشارها ، اضافة الى القانون الاسرائيلي الذي يقمع بشده كل من " تضبط " معه ، فانها تحقق انتشارا شاملا لكل المواطنين .

وهو ما لا يتوافر اساسا لجميع الصحف الفلسطينية العلنية التي تمتلك في العادة رخص التوزيع في اي مكان !

حاولت السلطات الاسرائيلية ان " تخترق " سلطة هذه البيانات ، بالدس عليها ، وبتزييف بيانات مشابهة ، لتهديم مصداقية هذه " الصحافة الوطنية " الجديدة التي لا تملك عليها قوة الرقابة العسكرية ، ففشلت فشلا ذريعا ، اذ ان اي بيان ، مهما تشبع باللغة النارية وتشبه بالوطنية الفلسطينية العارمة ، ثم دس جملة واحدة ضد الشعب الفلسطيني او قيادته او ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. ، كان ينكشف على الفور ، وينبذه المواطنين ، على انه مدسوس من صنع " الشين - بيت "، او انه على الاقل " مشبوه " لا يجوز الاعتماد عليه .

وحين تكرر هذا الفشل الاسرائيلي مرات عديدة ، عمدت السلطات العسكرية الى اسلوب آخر ، تمثل بتوزيع الاف النسخ من بيانات أنشأتها هي ذاتها باسمها (٤٣) ، تتوجه فيها مباشرة الى المواطنين ، مهددة ومنذرة في شأن معين ، وكان السلطات الاسرائيلية بذلك ، تعمد الى مقارعة البيان بالبيان، اضافة المقارعة العسكرية العنيفة !

ومن المهم ان نذكر في هذا السياق ، ان الصحافة الفلسطينية " العلنية " حاولت من جهتها ان تلتحم بالبيانات الصادرة ، وان تعيد نشرها كاملة على صفحاتها ، او اعادة نشر مقتطفات منها ، او " خبرا " عنها ، على الاقل ، الا ان الرقابة العسكرية ضربت هذه المحاولة في مهدها ، وحظرت نشوء اية علاقة بين الصحافة المقدسية ، وبين هذه البيانات ، في الوقت الذي تمايزت فيه صحيفة " الاتحاد " الحيفاوية بنشر مقتطفات من كل بيان فور صدوره ، على صدر صفحتها الاولى .

واذا كانت السلطات الاسرائيلية ، قد نجحت بالفعل في ضرب محاولة الصحف المقدسية ان تلتحم مع البيانات ، تحت حراب قانون الرقابة العسكرية، فان هذه البيانات من جهتها ، وهي الواسعة الانتشار جدا ، حققت هذا التلاحم المطلوب ، ووقفت الى جانب الصحف الوطنية ، واشتركت معها - بطريقة غير مباشرة وغير معرضة هذه الصحف لمشاكل قانونية - في كثير من المواضيع الهامة ، كالتعليم وضرورة اعادة فتح الجامعات والمدارس التي اغلقتها السلطات الاسرائيلية ، والزراعة ، والخدمات الاجتماعية ..الخ . وهي المواضيع التي مثلت ابرز ظواهر " التكيف " مع الانتفاضة نفسها على انها " نمط معيشة يومية " لجميع المواطنين ، كما سوف نتابع في المفصل الخامس .

لقد حققت البيانات منفذا " غير تقليدي " للصحافة الفلسطينية في الارض المحتلة ، للتحرر من نير الرقابة ، فقامت هذه البيانات بالدور الذي كان يجب ان تقوم به الصحافة العلنية لو قدر لها الحد المعقول من حرية التعبير . وحققت هذه البيانات منفذا " غير تقليدي " ايضا للقوى الوطنية الفلسطينية

كي تتجاوز مازقها مع الصحافة اليومية المقدسية ، فوجدت فيها الدور الواقعي لفعاليتها السياسية حين فقدت هذا الدور ، في صحافة " الهامش الضيق " الى درجة الاختناق .

ج الحيطان

تحولت الحيطان والجدران في كل الارض المحتلة ، وبلا ادنى استثناء ، في القرى والمدن والمخيمات كلها ، الى " صفحات " مكشوفة وبارزة وواسعة للشعارات والتعليمات والتوجيهات الوطنية التي تكتبها الايدي سرا ، بخطوط عريضة ، وبتوقيع ق.و.م (القيادة الوطنية الموحدة) ، او بتوقيع اي فصيل من الفصائل الفلسطينية المنطوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، او بتوقيع حركة المقاومة الاسلامية " حماس " . وقد شكلت هذه " الكتابة الحائطية " الواسعة جدا ، والمنتشرة في كل مكان ، ظاهرة اخرى من ظواهر " الصحافة الجديدة " في التصدي للاحتلال من جهة ، وفي الخروج من المأزق الذي دفع هذا الاحتلال بالصحافة الوطنية اليه ، من جهة ثانية . ومن البديهي ان " صحافة الحيطان " تشكل رديفا مباشرا لصحافة البيانات ، وهما معا كما لاحظنا ، تلتقيان مع الصحافة الوطنية ولا تتعارضان معها .

حققت " صحافة الحيطان " تأثيرا كبيرا على المواطنين ، وبالمقابل ، شكلت لطمة ثابتة على وجه الاحتلال الذي لم يكن يتوقع لمثل هذه الصحافة التي تستلزم جهدا كبيرا وتضحية مستمرة ، هذا الانتشار والاصرار . وقد فرضت السلطات العسكرية الاسرائيلية اوامر وقوانين خاصة بهذا " النوع الجديد من الصحافة " ، وطالما لا تملك في شأنها قانون الرقابة بطبيعة الحال ، فقد اصدرت الاوامر التعسفية ضد جميع المواطنين بلا استثناء ، لشطب هذه الشعارات وازالتها عن الحيطان والاسوار والجدران ، وكل ما مثل مجالا لكتابة شعار ، او معلومة ، او اشارة ، او رمز او رسم لخريطة وعلم فلسطين (٤٥) . الا ان المواطنين رفضوا الانصياع لذلك ، رغم الضرب والتنكيل ، او الاعتقال والتغريم احيانا . واضطرت القوات الاسرائيلية نفسها ، في معظم الاحيان الى مسح وشطب هذه الشعارات ، لتجدها في اليوم التالي ، وقد تجددت بألوان تختلف عن الوان الشطب السابقة ! ولتجد الاعلام والرموز والرسوم التي مسحت، قد عادت الى مكانها ، بارزة بعد يوم او يومين ! وهكذا ، ما زالت تشكل هذه " الصحافة " المتميزة ، ثقلا كبيرا على قوات الاحتلال ، واستنزافا لمعنويات جنودها ، في الوقت الذي تحقق فيه مؤشرا وطنيا ابداعيا لاستمرار الانتفاضة ، واستمرار صوتها " المكتوب والمنحوت والمرسوم " (٤٦) . وقد ازداد هذا الثقل بالذكاء الذي نشطت فيه هذه " الصحافة " ، حين ابدعت بعض شعاراتها الهامة باللغات الثلاث ، العربية والانجليزية والعبرية ، في سبيل وصولها الى لغة جنود وضباط الاحتلال انفسهم ، لتكرس بالتالي ، وصولها الى عقولهم ! وهي هنا ايضا تلتقي بالصحافة الفلسطينية المقدسية التي تعمل على هذا الوصول - في اطار الخانوق المعروف - باصدارها " الفجر " ، ومجلة " العودة " باللغة

الانجليزية ، و " جيشر " باللغة العبرية ، كما تلتقي مع بعض " البيانات " التي صدرت بهاتين اللغتين ايضا ، في سبيل الهدف ذاته . وتلتقي كذلك مع " شعارات " بعض الندوات والمحاضرات والمؤتمرات التي اخذت تمارس دورها في مفصل " التكيف " في الوضع السياسي - الاعلامي كله .

٥ التكيف " الصحفي " المؤقت

ليس " التكيف " في هذا السياق ، قبولا ب " الامر الواقع " الذي فرضته الرقابة العسكرية الاسرائيلية على الصحافة الفلسطينية المحلية - المقدسية - ، في مرحلة تفجر فيها الانتفاضة " كل الامر الواقع " من اساسه . ولكنه " شيء " اشبه ب " الكمون " . فالصحافة - المقدسية - وقد انهار مفصل " التوازن " ، واجهت المأزق الحاصل في خيارين لا ثالث لهما : الاغلاق او هذا التكيف ، وما يمكن ان نسميه ب " الكمون " . ولانها لم تشأ الاغلاق ، مسببا بالصدام المباشر مع الرقابة - التي هي هنا ممثل سلطة الاحتلال - ، ولانها وجدت ما يكفي من مؤشرات الحد الادنى ، لابقاء " خيط " دقيق من مصلحتها الوطنية ، ومن مصلحة الانتفاضة ، لاستمرارها ، فقد اختارت " التكيف " المؤقت على الاقل ، حتى مرحلة اخرى ، ولكل مرحلة اسبابها ونظرياتها ! وعلى هذا الاساس ذاته ، يمكن ان نقول ان حكومة اسرائيل ، واجهت المأزق ايضا ، في هذين الخيارين : اغلاق الصحف الفلسطينية الصادرة في الشطر الشرقي من القدس ، مستجيبة بذلك لليمين المتطرف ، والمستوطنين ، او التكيف مع ما تراه من حد ادنى ، في مرحلة الانتفاضة . وقد التزمت ، كما هو واضح حتى الان ، بالخيار الثاني ، بحذر وانتباه شديدين .

بذلك ، يصبح " التكيف " حالة ذات وجهين ، احدهما فلسطيني ، والثاني اسرائيلي ، وما بينهما " صراع كامن " ، او انه " الكمون " الذي لا بد له من ذروة في مرحلة ما ، لقرار آخر !

ونحن هنا ، لسنا بصدد " الوجه الاسرائيلي " ولكننا نبحث في " وجهنا " الفلسطيني ما حال تكيفه ، وايان كمونه .

" الكمون " الحي ، النشيط ، الواعي ، المتيقظ ، .. صفات ضرورية ، لمتابعة قدرة الصحافة الفلسطينية المحاصرة بالامكانيات الضخمة للجانب الاسرائيلي ، في سياق الانتفاضة التي لا تحتمل توازنا خاملا ، ومعالجة روتينية - تقليدية .

ورغم ان صحافتنا المحلية لا تملك جهازا موحدا اعلى ينظم برنامجها الاعلامي العام على مستوى جميع الصحف والمجلات (٤٧) ، الا انها تمكنت من انجاز هذا " البرنامج " بطريقة غير مباشرة ، وبتلقائية فرضتها الوقائع والاحداث ، دون ادنى وجود مادي وفعلي لاي برنامج !

ان الرصد اليومي لصحافتنا المحلية ، يضعنا فورا ، امام هذا " الانجاز " التلقائي . فهي بكل اصواتها المتوافرة " الفجر ، القدس ، الشعب ، الطليعة، البيادر .." ، تتحرك في هذا " التكيف " الجديد المؤقت ، وكانها قد اتخذت قرارها المشترك ، من خلال " مجلس اعلام اعلى " ؟!

اما ابرز اشكال هذا " التكيف " فنرصده في النقاط التالية :

أ الشؤون الاسرائيلية :

في الوقت الذي اصر فيه الرقيب العسكري الاسرائيلي ، على " اسناد " كل اخبار الانتفاضة اليومية لمصدر اسرائيلي بحت - راديو اسرائيل مثلا - وربط هذا " الاسناد " وحده بامكانية النشر ، توسعت الصحف المحلية بالشؤون الاسرائيلية توسعا كبيرا وشاملا ، اربك المؤسسة الاسرائيلية نفسها ، وجعلها شبه محاصرة بما هي مصرة عليه ! فقد اندفعت الصحافة المقدسية ، نحو " الاغتراف غرفا " من الصحافة الاسرائيلية ، ليس على مستوى الاخبار فحسب ، ولكن على مستوى الافتتاحيات اليومية ، والتحليلات والتقارير الشاملة والمقالات الفكرية .. الخ ، ايضا ، واخذت بتكديس هذه " المواد " الاسرائيلية البحتة امام الرقيب الاسرائيلي الذي يجيز معظمها ، ويشطب بعضها .

وقد حاولت ان اتلمس هذا " التراكم الاسرائيلي " في صحافتنا المحلية ، من خلال استقراء عشوائي لعشرات الاعداد من الفجر والشعب والقدس والطليعة والنهار ، قياسا لمعالجات مواضيع اخرى منها ، مثل الشؤون الفلسطينية ، والقضايا العربية ، وبعض المواضيع الدولية . وكانت محصلة هذه المحاولة ، هذا الجدول الذي اضفت اليه صحيفة " الاتحاد " الحيفاوية ايضا ، لتعزيز امكانية القياس ما بين صحفنا المقدسية عامة ، وهي الخاضعة لرقابة عسكرية شديدة ، وبين " الاتحاد " التي تتوافر لها رقابة اخف نسبيا :

المواضيع

الصحيفة	فلسطينية٪	عربية٪	دولية٪	اسرائيلية٪ = ١٠٠٪
الفجر	٤٦	١١	١٢	٣١
الشعب	٣٨	١٥	١٨	٢٩
القدس	٣١	٢٤	٢٠	٢٥
الطليعة	٤٥	١٤	١٧	٢٤
النهار	٣٦	٢٨	١٦	٢٠
الاتحاد	٤٢	١٠	١٨	٣٠

يكشف هذا الجدول عن ان ثلاثين بالمائة من مواضيع وشؤون صحافتنا المحلية ، هي محض اسرائيلية ، فاذا اضفنا لذلك النسبة التي تتضمنها معظم الشؤون الفلسطينية ، وهي - كما نعرف - ذات " اسناد " اسرائيلي محض ايضا، فان المحصلة هي ان ثلثي مواضيع وشؤون صحافتنا المحلية ، ذات " طابع اسرائيلي " !

هل يعني ذلك ، ان صحافتنا في طور تكيفها وكمونها ، قد دخلت في الواقع ، داخل اطار ال " أسرلة " نسبة لاسرائيل ، او انه الاطار " المرسوم " الذي يمكن ان نصطلح عليه ب " الأنبأة " نسبة لصحيفة " الانباء " الاسرائيلية المنتهية منذ ثلاثة اعوام ؟

لا نعتقد اساسا ان حكومة اسرائيل ، تحاول ان تجعل من صحفنا الفلسطينية صحفا " مأسرلة " . فذلك ، لو صار ، يلغي الدور اللازم لهذه الصحف، لما تخططه حكومة اسرائيل ، ولما تريده المؤسسات الفلسطينية التي اصدرت هذه الصحف . وهو الدور الذي يلتقي عنده التوازن او ما نسميه الان ب " التكيف " من كلا الطرفين . الا ان حكومة اسرائيل ، تعمل بالمقابل ، على خنق " الوجه الفلسطيني " ومحاصرته في ادنى حد " ممكن " . وهي في هذا الشأن ، راغبة جدا بدور صحيفة " انباء " فلسطينية واحدة على الاقل ، او اكثر من واحدة .

ولكن " الرغبة " الاسرائيلية شيء ، وما يجري في صحفنا المحلية من تراكم في الشؤون الاسرائيلية ، شيء آخر ، تماما ، يفصل بينهما اختلاف نوعي شديد ، بين ما تراه السلطة الاسرائيلية من شؤونها ، وبين ما يراه المجتمع العربي الفلسطيني تحت الاحتلال ، من هذه الشؤون ذاتها . ففي الوقت الذي ترى فيه حكومة اسرائيل ، لهذه الشؤون الواسعة ، غزوا للعقل العربي وللعقل الفلسطيني خاصة ، وتطويعا للثقافة العربية الفلسطينية ، وتحجيما لخيارات التفكير الفلسطيني .. الخ ، ترى لها الصحافة الفلسطينية ، معرفة اعمق بالفكر الاسرائيلي ، ووسيلة ناجحة في استخدام ادوات اسرائيل نفسها ، لمواجهتها ، .. الخ .

واذا كان من الصحيح ان نقول ان اخطاء كثيرة وقعت في " انتقاء " المادة الاسرائيلية من قبل صحفنا المحلية (٤٨) ، اضافة الى الرقابة التي تحاول من جهتها هي ايضا ان تمارس دورا في " الانتقاء " ، فتجيز مقالة لكاتب اسرائيلي ، وتشطب اخرى لكاتب اسرائيلي آخر . الا من الصحيح في المحصلة الاخيرة ، ان نقول ان وعيا فلسطينيا جديدا ، قد نشأ وتبلور جديا ، في اطار التكيف الحاصل - او ما اسميناه بالكمون - بما يخص الشؤون الاسرائيلية ، فاصبح " الانتقاء " قائما على اسس معقولة من فهم المجتمع الاسرائيلي ، وطرائق صنع القرار فيه . ولم يعد صعبا ان نجد في الصحيفة

الفلسطينية الواحدة ، اكثر من وجهة نظر اسرائيلية ، واكثر من موقف اسرائيلي ، طالما انها جميعها تعكس - ما يمكن عكسه في الظرف الممكن والمتوافر - من الواقع الاخباري - الاعلامي - السياسي في اسرائيل . ولم يبق هذا " الانتقاء " محصورا داخل الصحف الفلسطينية المحلية ذاتها ، بل تجاوزها في مرحلة " التكيف " هذه ، الى مؤسسات فلسطينية محلية اخرى ، مثل " المصدر " التي اخذت ، اعتبارا من آيار / مايو ١٩٨٨ باصدار نشرة اسرائيلية يومية ، باللغة العربية بطبيعة الحال ، ترصد كل الصحف الاسرائيلية الهامة (يديعوت احرونوت ، دافار ، معاريف ، هآرتس ، على همشمار ، حداشوت وغيرها) من خلال ترجمة عناوينها الرئيسية وافتتاحياتها ، وابرز او اهم اخبارها ، مع شرح للصور والرسوم الكاريكاتيرية الواردة فيها ، واعادة نشر هذه الرسوم كاملة احيانا ، مع ترجمة حرفية لبعض المقالات والتحليلات والمقابلات السياسية الهامة ، اضافة الى مقدمة مختصرة وسريعة لمضمون هذا المواد (٤٩) . وقد افادت الصحف المحلية من هذه النشرة المثابرة في صدورها اليومي فائدة كبيرة ، حيث تعيد نشر ما تراه مناسبا منها على صفحاتها ، نشرا مباشرا ، وهي مطمئنة البال !

ب نصوص جديدة :

كان على النص الاعلامي الفلسطيني ان " يتكيف " وهو " الكامن تحت سيف الرقابة " .. بخطوة الى الامام ! كيف حقق ذلك ؟ لقد بدأ السؤال اساسا في مواجهة النص السياسي التقليدي - الخطابي - الذي يشطبه الرقيب فورا . وعبر الوصول الى " النص الواقعي " في حركة اعلامنا المحلي ، كانت صحافتنا المحلية ، قد " اكتشفت " نفسها في غمار عشرات المواضيع الاجتماعية والاقتصادية المحلية الهامة ، والتي كانت " غائبة " عنها في مرحلة سابقة . وعلى اساس هذا " الحضور " الاعلامي الجديد ممثلا ، بالنص الزراعي ، والنص التعليمي ، والنص الصحي ، والنص الانساني عامة ، تحقق صحافتنا المحلية ، ابعادا اخرى لخطواتها " الامامية " ، فهي في ذلك ، تلتحم مع الانتفاضة ، دون ان تتمكن الرقابة العسكرية من ضربها .

ومن ذلك ، على سبيل المثال ، السيل المتدفق للدراسات والمقالات المتخصصة حول " الزراعة المنزلية " وضرورة تنمية هذا النوع من الزراعة لتوفير ارادة " الاكتفاء الذاتي " وتحقيق مقاطعة المنتجات الزراعية الاسرائيلية ، وتكريس العمل في الارض ، والعودة اليها ، بدلا من العمل في المصانع الاسرائيلية ، وصولا الى " العصيان المدني " . وكل ذلك ، لا تستطيع الصحف المحلية الحديث عنه ، او الاشارة اليه ، ولو في سياق دراسة عابرة (٥٠) ، الا انها استطاعت " التكيف " في الالتفاف حول الحظر الرقابي ، بخلق " النص الجديد " الذي لم يعرفه اعلامنا سابقا ، وهو الحديث المتواصل والعلمي عن ضرورة الزراعة المنزلية وطرائقها ، واساليبها والفوائد " الاقتصادية " المترتبة عنها . ورغم ان الرقابة العسكرية لم تسمح بنشر عشرات الافتتاحيات

للصحف المحلية ، حين تناولت مسألة الزراعة ببعدها السياسي ، او بتأثيرها على برامج الاحتلال (٥١) الا ان الرأي العام الفلسطيني المحلي ، وجد في " النص " المتوافر امامه ، فرصة لفهم الاشارة ، في هذا الشأن ، دون ان يحتاج لمن يشرح له المزيد من " تسييس " المسألة.

ومن ذلك ايضا ،النصوص الجديدة ، حول " التعليم البديل " حيث افسحت الصحف بعض صفحاتها لمواضيع اكاديمية بحتة ، ودراسات " مدرسية - منهجية كالرياضيات " ، في مواجهة اغلاق الجامعات والمدارس . ولعل النصوص المتعلقة بالاسعاف الاولية، لعلاج الغاز المسيل للدموع - مثلا - تبرز وقد كثرت في صحفنا المحلية ، مغزى تأثير الانتفاضة على هذه الصحف . ففي الوقت الذي تعمل فيه قيادة الانتفاضة على توزيع النشرات " الصحية " السرية لمعالجة الاثر الفوري لهذا الغاز المسمم والخانق ، تستجيب الصحف المحلية لذلك ، دون ان تشير بطبيعة الحال ، لقنابل الغاز نفسها ، او لجنود الاحتلال ، او للانتفاضة ادنى اشارة ، فالاهم ، هو وصول " المعرفة " الى الناس ، ونشر الوعي الصحي الوقائي ، لتعزيز الصمود ومواصلة الانتفاضة ، دون الخطاب الرنان !

ومنها ، وهو من ابرز النصوص الجديدة ، تألق " نص المخيم " في سلسلة متواصلة من التقارير والتحقيقات الصحيفة حول مخيمنا الفلسطيني في مرحلة الانتفاضة ، مجرى حياته اليومية ، صموده ، تكافله الاجتماعي ، عادات ايجابية تنمو ، وعادات سيئة تختفي .. الخ .

واذا كان هذا التكيف بالمقابل ، قد فرض غياب " نصوص " اخرى ، فيما يتعلق مثلا ، بالمسائل النقابية الهامة للعمال والشغيلة - وقد ضرب الاحتلال مؤسساتنا النقابية - فان عناية النص الجديد باهمية الاقتصاد الوطني المحلي ورعايته ، من خلال حماية حقوق العمال والشغيلة، اعطى فعالية متطورة للوحدة الوطنية وللصمود .

وعلى صعيد النص المتكيف ايضا ،نجد ان " النص الادبي " العادي كالشعر والقصة والمقالة النقدية ، قد تراجع تحت ذلك " الخانوق " الرقابي (٥٢) الى درجة الاختفاء تقريبا، واستبدل نفسه بالنص الاعلامي . فالتحقيق الصحفي ، يكتبه القاص اصلا ، والتقرير الاخباري الناجح يكتبه الشاعر . وهكذا ، تحول الاديب المحلي ، الى الصحافي المحلي ، ووجد الادباء والشعراء والقصاصون انفسهم يساهمون في " ابداع " النصوص الجديدة ، في مرحلة " الكمون " الاعلامي . ولكن ، الى حين ! فالمؤقت غير الدائم المستقر . والانتفاضة التي تملك شرط هذه المرحلة ، هي التي تملك بالضرورة شرط " المفصل " القادم ، بعد هذا " التكيف " الحاصل في مدته ، وفي مداه .

هوامش

١ القدس ، يومية سياسية ، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمود ابو الزلف ، تواصل صدورها دون توقف ، حتى الآن . وقد بدأت بست صفحات ، ثم ثمان ، حتى صدرت منذ عاميين ، بأثنتي عشرة صفحة ، من القطع الكبير . يستخدم الالوان العادية احيانا في صفحتها الأولى . وتعتمد بشكل تجاري مؤثر ، على الأعلانات ، وهي واسعة الانتشار في كل الارض المحتلة. وتمثل في مستوى انتشارها ، الصحيفة المحلية الاولى .

٢ أبرز هذه الأوامر ، أمر رقم ١٠١ في ٢٧ آب / أغسطس ١٩٦٧ ، أنظر رجا شحادة وجوناثان كتاب ، في " الضفة الغربية وحكم القانون " منشورات دار الكلمة ، بيروت - ١٩٨٢ ، كذلك سلسلة نشرات مؤسسة " الحق " القانون من اجل الانسان - رام الله .

٣ حوصرت صحيفة " القدس " في سنوات اصدارها الأولى ، على انها مطبوعة تكرر صحيفة " الجهاد " التي كانت تصدر في القدس ، وانها بالتالي ، منبر اعلامي لصالح الحكومة الاردنية . وما يمكن ان يعني ذلك من توافق سياسي في تلك المرحلة ، بين هذه الحكومة وحكومة اسرائيل . وانعكاس هذا التوافق على الصحيفة .

٤ الصحيفة اليومية السياسية التي صدرت في غزة ، كانت " الشرق الأوسط " في ١٩٨٠/٣/١ من ست صفحات . صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمد جميل الشوا ، وبعد أن وزعت ستة اعداد فقط في كل انحاء الارض المحتلة ، توقفت عن الصدور ، من قبل صاحبها . وتحولت مجلة " الشروق " التي تصدر في مدينة غزة ايضا ، ولكنها لا تنتشر في بقية انحاء الأرض المحتلة ، الى صحيفة نصف شهرية ، من ١٢ صفحة ، بعد ان كانت مجلة منذ عددها الاول في آب / اغسطس ١٩٧٨ . صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمد خاص . وما زالت مجلة " العلوم " لصاحبها ومحررها المسؤول زهير الريس تصدر في غزة ، منذ العام ١٩٧٥ ، بصورة غير دورية ، بعد ان اصدرت عدة ملاحق ، مثل " العلوم الرياضي " و " العلوم الزراعي " .

٥ اليوم ، جريدة أخبارية ، كانت مسائية ، واصبحت صباحية ، صدرت خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٨ في يافا ، عن جمعية اسمها " جمعية اليوم " . أنظر فهرس المطبوعات العربية في أسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٧٢ اعداد شموئيل موريه ، منشورات مركز جبل سكوبس لدراسة عرب فلسطين والعلاقات العربية - الأسرائيلية - القدس ١٩٧٤ ، ص ١١٠.

٦ الأنباء ، يومية سياسية ، تصدر عن جمعية منشورات أورشليم - القدس ، رئيس تحريرها منذ صدورها في ١٩٦٨/١٠/٢٤ حتى ١٩٧٠/٤/١ اسحاق برموشيه ، ثم اعقبه يعقوب خزمة . أنظر فهرس المطبوعات العربية في اسرائيل - ص ٩٣ - مصدر سابق ثم اضطرت السلطات الاسرائيلية الى ايقاف هذه الجريدة ، مع صدور عددها الاخير رقم ٤٩٦٥ في ٣١/ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ ، وكان رئيس تحريرها انذاك عوفديا دانون الذي " رثاها " بعنوان احمر رئيسي على الصفحة الاولى " توتة ، توتة ، خلصت الحدوتة " !

٧ الاتحاد ، جريدة يومية صدر العدد الاول منها في ١٤ ايار / مايو ١٩٤٤ في حيفا ، عن دار الاتحاد التعاونية. كانت اسبوعية ، ثم مرتين في الاسبوع . محررها المسؤول توفيق طوبي ، ورئيس تحريرها اميل حبيبي .

٨ في ١٩٦٧/٦/١١ ، اي بعد احتلال القدس كلها بستة ايام فقط ، عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا لبحث ضم شرقي القدس الى اسرائيل ، وتوالت اجتماعاتها ، حتى تقدمت الى الكنيست بمشروع " اورشليم العاصمة الابدية الموحدة لاسرائيل " في ١٩٦٧/٦/٢٧ ، ووافقت الكنيست على قرار الضم في اليوم نفسه . وفي ١٩٨٠/٧/٣٠ ، اقرت الكنيست القانون الذي سمي بالقانون الاساسي للقدس الموحدة .

٩ الفجر ، صدرت في ١٩٧٢/٤/١١ ، اسبوعية مؤقتا ، ثم يومية . محررها المسؤول يوسف نصري نصر ، وقد تعرض للاختطاف بعد سنتين في العام ١٩٧٤ ، ولم يعرف مختطفوه او مغتالوه حتى الان ، رغم سلسلة المحاكمات التي تمت لبعض الاشخاص ، ثم طوت السلطات الاسرائيلية ملف القضية . محررها المسؤول الحالي حنا سنيورة ، والناشر بول عجلوني ١٢ صفحة من القطع الكبير ، وتوزع في جميع انحاء الارض المحتلة .

١٠ الشعب ، صدرت في ١٩٧٢/٧/٢٠ ، يومية ، صاحب امتيازها ومحررها المسؤول محمود على يعيش . ثماني صفحات من القطع الكبير ، وتوزع في كل الارض المحتلة .

١١ حاولت ان اجعل من العام ١٩٨٢ ، حين غزت اسرائيل لبنان ، وحاصرت قواتها بيروت ، ووقعت مذابح صبرا وشاتيلا ، واضطرت المقاومة الفلسطينية الى مغادرة لبنان عبر البحر ، مفصلا لنهاية توازن النقائض في الارض المحتلة ، وبداية مفصل " المأزق " ثم الانتفاضة . ويجوز تاخير هذا التاريخ بقليل ، او تقديمه ايضا . فلم اقصد به تفصيلا تاريخيا محددا ، بقدر ما رايت بعض التحديد الزمني لنقاط التصاعد في البحث .

١٢ انظر " بيلوغرافيا المؤسسات الصحفية في الارض المحتلة " اعداد محمد خليل الفقيه - جمعية الدراسات العربية ، من مجموعة دراسات صدرت عن رابطة الصحفيين العرب في القدس ، تشرين الاول ١٩٨٧ .

١٣ الفجر بالانجليزية THE DAWN ALFAJR
JERUSALEM PALESTINIAN WEEKLY
١٦ صفحة ، قطع صغير ، صدرت في نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، اسبوعية محررها المسؤول حنا سنيورة.

اما " الفجر العربي " باللغة العبرية ، فقد صدرت عن الفجر ايضا ، في العام ١٩٨٢ ، نصف شهرية ، ولم يصدر منها سوى ثلاثين عدد فقط .

١٤ تنطق " الطليعة " باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني ، دون ان تعلن عن ذلك صراحة . وهو حزب محظور في فلسطين المحتلة ، مثله في ذلك ، مثل كل الاحزاب الاخرى .

١٥ مثلا ، لم تكن " الانباء " تنشر مصطلح " المخربين " الرائج في وسائل الاعلام الاسرائيلية ، والذي كان رائجا في الصحيفة السابقة " اليوم " ، وهو ما يعني في التعبير الوطني الفلسطيني " الفدائيين " ، او " رجال المقاومة " حسب الاعراف الدولية . وقد اختارت " الانباء " مصطلح " المسلحين " في سياق " التوازن " المعمول به !

١٦ في كتابه " الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال " الصادر عن رابطة الصحفيين العرب في القدس ، ١٩٨٧ ، اشار عدنان ادريس لهذه المسألة ، بالتفصيل ، ص ١١، ١٢.

١٧ حاول الاحتلال ان يسطح هذا العنوان "الصمود" باحالته الى مصطلح "اموال الصمود" فقط ، قاصدا الى الهاء المواطنين بسلسلة من الارقام الضخمة لهذه الاموال ..الخ ، الا ان الصمود بمعناه الوطني الشامل ، كان سببا من اسباب المأزق الذي وصل اليه التوازن الاحتلالي .

١٨ نقلته "الانباء" في الواقع عن صحيفة "معاريف" الاسرائيلية الذي سبق للكاتب نفسه انور شهرباني نشره فيها ، قبل يوم واحد في ١٩٨٥/١/٣٠ ، على اساس اطلاعه المسبق ، على قرار الاغلاق .

١٩ نشرة "صحافة" غير الدورية ، ولمرة واحدة ، عن رابطة الصحفيين العرب في القدس "حقائق عن الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال" ص ٣، ٤.

٢٠ سوف نرى ان السلطات الاسرائيلية قد اخرت قرار الاغلاق حتى اربع سنوات اخرى ، حين صدر هذا القرار فعلا ، في ١٩٨٨/٣/٣٠ ، بالاغلاق لمدة ستة اشهر .

٢١ كان الشهيد حسن عبد الحليم الفقيه مراسلا "مغمورا" بين زملائه الصحافيين ، حتى داخل اسرته الصحفية في "الفجر" ، فهو الى جانب ضعف بصره ، الى حد فقدانه تقريبا ، كان متواضعا جدا ، الا انه امتاز بما لا يمتاز به كل الصحافيين ، وهو العمل الميداني البحت . فقد اعتاد على "التقاط" اخباره من "المواقع الساخنة" . وكان يغيب يوما او يومين ، ليعود وفي جعبته تلك الاخبار التي تدهش الجميع ! فجأة ، خرج حسن في ٢ تشرين اول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، ولم يعد . وكانت اسرة الفجر تتوقع ان يعود اليها كالعادة محملا بالاخبار المدهشة حتى طالت الايام ، وبدأت الضجة ، اين حسن عبد الحليم الفقيه ؟ وبعد ٧٩ يوما ، في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ ، وجد جثمان الشهيد حسن مشوها تماما ، وقد فصل رأسه عن جسده . وحين حملناه الى مثواه الاخير في قرية "قطنة" قرب رام الله ، كانت مرحلة جديدة بالفعل ، تدخل في مسيرة الصحافة الفلسطينية في الارض المحتلة ، مرحلة كسر التوازن كله .

٢٢ انظر نشرة "صحافة" هامش سابق/ ص ٦،٧،٨ .

٢٣ مع ذلك ، كان يصدف احيانا - قبل صدور الامر العسكري - ان تنشر صحيفة او صحيفتان ، بعض اعلانات السلطات الاسرائيلية ، مقابل اجر عادي . وكانت هذه "الظاهرة" العجيبة ، بعض ما يمكن تفسيره لذلك "التوازن" العجيب الذي كان قائما . وقد كانت هذه الصحيفة او تلك ، وهي تنشر الاعلانات الاحتلالية ، تجري "بعض" التعديل في نص الاعلان او شكله ، كان "تشطب" مثلا مصطلح "يهودا والسامرة وغزة" ولا تضع منه شيئا ! او تصغر من حجم الاعلان .. الخ !

٢٤ تستمد القوانين - الاوامر العسكرية الاسرائيلية فعاليتها وصلاحيتها من مجموعة انظمة "الطوارىء" البريطانية الانتدابية الصادرة في العام ١٩٤٥ ، والتي بقيت سارية المفعول في الارض المحتلة ، اضافة الى القوانين الاردنية والعثمانية القديمة ، ومضافا اليها بطبيعة الحال ، القوانين الاسرائيلية نفسها ، وبذلك ، فان "المشرع" الاسرائيلي الاحتلالي ، دون ادنى اكتراث بالقوانين والاعراف الدولية ، يختار ، حسب مصلحته ، ما شاء من هذه القوانين ، في توجيه ضرباته ضد المواطنين الفلسطينيين .

٢٥ تشكل نشرات "لمرة واحدة" من جهة - والنشرات السرية في الارض المحتلة ، مجالا واسعا للبحث المستقل ، حول هذا النوع النشيط والهام من الصحافة الفلسطينية ، تحت الاحتلال ، ورغم انها تدخل في اطار هذه

الدراسة ، الا ان التوسع فيها يحتاج للتفرغ والدقة في البحث المتواصل . وهو ما لا يتوافر لهذه الدراسة .

وقد اشار الباحث عدنان ادريس في كتابه "الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال" - هامش سابق ، لهذه الصحافة السرية ايضا ، ص ١٥ ، اشارة سريعة ، وقال انها لا تقع في اطار دراسته . مما يعني مرة اخرى ، الصعوبة الجدية في متابعتها ، واهمية التفرغ لها ، من قبل احدى المؤسسات المتخصصة . ولا بد من الاشارة في هذا السياق ، الى المحاولات او "التجارب" التي كانت تقف ما بين العلنية والسرية في عملها ، مثل تجربة "مركز المعلومات البديلة" الذي تم انشاؤه في الشطر الغربي من القدس - على عكس بقية المراكز والمكاتب الفلسطينية التي تتواجد في الشطر الشرقي من القدس - وقد اغلقت السلطات الاسرائيلية هذا المركز في ١٩٨٧/٢/١٨ ، واعتقلت العاملين فيه ، ثم اطلقت سراح مديره ميشيل فارشافسكي بكفالة مالية ضخمة ، بعد ان اتهمته بنشر مقالات دعائية موالية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وكان هذا المركز ينشر نشراته ويوزعها بالبريد ، باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، تحت عنوانه العربي "مركز المعلومات البديلة" ، او الانجليزي News From WITHIN . وقد أصدر بعض الكتيبات بالعربية ، منها " عام ١٩٨٥ : سياسة التعذيب تتجدد" في شباط / فبراير ١٩٨٦ .

٢٦ المقتطف المذكور في هذا البحث ، نقلته عن الصحف الفلسطينية المحلية الصادرة في ١٩٨٧/١٢/٢٤ ، مترجما بالضرورة عن الصحف الاسرائيلي الصادرة قبل يوم واحد . وبالتالي ، فان التعابير والمصطلحات الواردة فيه، هي من صياغة وجهة النظر الاسرائيلية آنذاك ، اضافة الى انها في الاساس وجهة نظر رئيس الدولة العبرية نفسه حاييم هرتصوغ .

٢٧ كان زئيف شيف (هآرتس) من الصحافيين الاسرائيليين المبكرين في ملاحظته لهذه النقطة في سياق رصده ودحضه لنقاط "التنظير" المؤسساتي الرسمي في اسرائيل ، حين قال في أحدى مقالاته (١٩٨٧/١٢/٢٥) حول "معالجة الاعراض وليس الجوهر" ان "تحميل وسائل الاعلام مسؤولية ما يجري في الارض المحتلة ، .. هو ادعاء غبي . ومع ان الرئيس هرتصوغ تمسك به ، فهل يحتاج سكان الضفة والقطاع الى التلفزيون الاسرائيلي والاجنبي ، كي يكرهوا الاحتلال " .

٢٨ منعت الفجر من التوزيع مرة اخرى خلال الفترات ، من ١٩٨٨/٤/١٩ ، الى ١٩٨٨/٥/٢ ، ومن ١٩٨٨/٨/٨ الى ١٩٨٨/٨/٢٢ ، ومن ١٩٨٨/٩/١٦ الى ١٩٨٨/١١/١ بحجج "تجاوز الرقابة والتحريض" . وبالحجج ذاتها ، تكرر منع توزيع القدس من ١٩٨٨/١/٢٢ الى ١٩٨٨/٣/٦ ، والشعب من ١٩٨٨/٢/١١ الى ١٩٨٨/٢/٢٠ .

٢٩ نشرة "صحافة" - هامش سابق .

٣٠ يبدو ان حكومة اسرائيل آنذاك ، كانت تحسب ان يوم الارض او عيد الارض الفلسطيني في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٨ سيكون "الحد الفاصل" في ذروة الانتفاضة ، وهي تدرك الاهمية القصوى لدور صحيفة الاتحاد في هذا الشأن ، فقررت اغلاقها لمدة اسبوع ، بما يشمل يوم الارض نفسه . الا ان غياب الاتحاد على اهميته ، لم يمثل سوى المزيد من تصاعد الانتفاضة ، ومن تمسك الاتحاد بدورها التاريخي ، لتكون فعلا "صحيفة الانتفاضة" ، ضمن ما يتوافر لها من امكانية النشر "المعقول" على عكس الصحف المقدسية الخاضعة للرقابة العسكرية الصارمة ، الى درجة الخنق .

٣١ صدر العدد الاول من "طريق الشرارة" في ١٩٨٦/٥/٧ ، باللغة العربية . وكانت قد صدرت بالعبرية منذ العام ١٩٨٢ ، محررها المسؤول أساف أديب ، وما زال معتقلا ، مع ثلاثة اخرين هم ، ميخال شفارتس ، وروني بن أفرات ويعقوب بن أفرات ، واطلق سراح الصحفي الفلسطيني الذي كا يعمل في الصحيفة ربحي العاروري ، بالكفالة ، الى حين محاكمته . وقد اتهمت "طريق الشرارة" بالاتصال مع "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" . وكانت صحيفة ثانية اصدرها غفيف سالم بأسم "صوت الجماهير" ، أغلقتها اسرائيل ايضا ، في العام ١٩٨٧ ، بتهمه الاتصال مع "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" .

٣٢ جيشر "الجسر" الصحيفة الفلسطينية الوحيدة التي تصدر باللغة العبرية في الشطر الشرقي من القدس ، صاحبها ومحررها المسؤول زياد او زياد ، نصف شهرية ، منذ حزيران / يونيو ١٩٨٦ . وكان ابو زياد قد حرر قبل ذلك ، "الفجر العربي" باللغة العبرية ، عن صحيفة الفجر المقدسية . وبعد توقفه ، اصدر "جيشر" . ويقول ابو زياد ، في لقائنا معه ، في اطار التوثيق لهذا البحث ، ان الرقابة منذ مطلع العام ١٩٨٨ قد ازدادت ، الا ان التوزيع داخل اسرائيل ، قد ازداد ايضا ، رغم قرار المستشار القانوني . فما زالت مدارس معينة في اسرائيل تشترك في "جيشر" .

٣٣ لمتابعة اسماء جميع المعتقلين ومدد اعتقالهم ، انظر نشرة "صحافة" . هامش سابق .

٣٤ لعله من الضروري ان نشير الى قنبلة الغاز المسيلة للدموع التي ألقيت في ١٩٨٨/١٢/١٤ على بناية التلفزيون الاسرائيلي ، وقد علقت معها رسالة تصف وسائل الاعلام الاسرائيلية بانها "منظمة التحرير الفلسطينية" اما النقل عن صحيفة معاريف ، فقد نقلته عن نشرة الوكالة الفرنسية في ٨٨/١٢/١٦ .

٣٥ يمكن المتابعة في شأن هذا التطرف ، عبر نتائج انتخابات الكنيست الثانية عشرة في ١٩٨٨/١١/١ ، مثل حصول الاحزاب الدينية على ثمانية عشر مقعدا مقابل اثني عشر مقعدا في الدورة الحادية عشرة للكنيست قبل اربع سنوات ، وفوز "موليدت" و "تسومت" بمقعدين لكل منهما .. ثم فوز الليكود نفسه بأربعين مقعدا مقابل ٣٩ مقعدا للمعراخ .. الخ .

٣٦ نشرت صحيفة "هآرتس" تحت عنوان "وثيقة" بقلم نداف شرجاي في ١٩٨٨/١٢/٢١ ما يؤكد على ذلك لقمع الانتفاضة (من نشرة "المصدر" عن هآرتس / مقال ١٩٨٨/٢١/٢١).

٣٧ تتوافر هذه المصطلحات في جميع الصحف المقدسية : القدس والشعب والفجر والنهار والطليعة بلا استثناء ، اضافة الى مجلة البيادر السياسي ، منذ انطلاقة الانتفاضة حتى الان .

٣٨ عدة مقالات اسرائيلية نشرت ، حول مصدر مصطلح الانتفاضة ، ومعناها في اللغة ، وفي الممارسة . وفي ١٩٨٨/١٢/١١ ، بعد سنة من الانتفاضة ، تحدثت افتتاحية ال"جيروزاليم بوست" عن تطور هذا المصطلح .

٣٩ يمكن الافادة في هذا الشأن ، بدراسة وليد العمري محرر الشؤون الاسرائيلية في مجلة العودة والمكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية "الاعلام الاسرائيلي والقضية الفلسطينية " - رابطين الصحفيين العرب - مجموعة دراسات ، تشرين الاول ١٩٨٧ .

٤٠ لقاء الباحث معه حول مسألة الرقابة ، لانجاز هذا البحث ، ٨٨/١٢/٢٠ .

٤١ لقاء معه لانجاز البحث ، ١٩٨٨/١٢/٢٠ .

٤٢ حين سألناه عن الملحق الخاص بالانتفاضة ، والذي نشرته الاتحاد في عددها الصادر في الذكرى السنوية الاول للانتفاضة ، قال انه لم يرسل للرقابة اصلا - روقب ذاتيا - . ولكن الفجر ، حين حاولت ان تنشر من ذلك الملحق ، اسماء الشهداء فقط، قمع الرقيب هذه المحاولة ، وشطب الاسماء كلها!

٤٤ تستخدم السلطات العسكرية الاسرائيلية لذلك ، الطائرات العمودية التي تلقي فوق منطقة محددة عشرات الرزم من البيانات ، ليحملها الهواء مبعثرة في كل مكان . وقد تستخدم احيانا التوزيع المباشر باليد ،

وبالقوة القهرية للمواطنين ، كي يتسلموا هذه البيانات من الجنود في الشوارع !

٤٥ من هذه الاوامر التعسفية العجيبة ، ما اصدره الجنرال دافيد مردخاي قائد ما يسمى بالمنطقة الجنوبية (قطاع غزة المحتل) باعتقال كل من يرفض ازالة الشعارات والكتابات عن جدران منزله او باب دكانه ، لمدة خمس سنوات ، او تغريمه بمبلغ سبع عشرة ألف شاقل . او بالعقوبتين معا !

٤٦ وفي السياق ذاته ، كنا نستطيع ان نضيف "صوتها المسموع" ايضا ، عبر اشرطة الكاسيت التي يمكن لنا تسميتها مجازا في مرحلة الانتفاضة ب "الصحافة المسموعة" ، بانتشارها الواسع ، وبالقمع الاسرائيلي المتسارع ضد هذه الاشرطة في كل الارض المحتلة .

٤٧ سبق ان جرت عدة محاولات لانشاء مجلس اعلام اعلى لكل الصحف والمجلات المحلية ، دون جدوى . ويعكس هذا الفشل سلسلة من المصالح "التجارية" المتناقضة لبعض اصحاب هذه الصحف والمجلات ، دون ان يعكس في الواقع ، تناقضا في السياسة الاعلامية العامة لها !

٤٨ الانتقاء من الصحافة الاسرائيلية للنشر في صحافتنا المحلية ، لم يكن امرا سهلا . وقد وجدنا من يفضل نشر المقالات الاسرائيلية المتطرفة من اجل كشف المنهجية الصهيونية المتطرفة بشكل عام ، حسب وجهة نظر معينة . ووجدنا ، حسب وجهة نظر ثانية ان من يرغب في نشر التقارير والتحقيقات الاسرائيلية المعتدلة ، التي تعكس افكار قوى السلام والتقدم في اسرائيل . ووجدنا في بعض الاحيان ، ما لا ينتقي ولا يختار ، ولكنه ينشر عشوائيا ، اية مادة اسرائيلية تتحدث عن شأن فلسطيني .

٤٩ مؤسسة "المصدر" لصاحبها سليمان شقور ، القدس . وكانت مؤسسات اخرى حاولت القيام بهذا الدور ، الا انها لم تملأ "الفراغ" كله . ومنها "مركز القدس للابحاث" الذي اصدر نشرة "الدائرة" الاسبوعية في كانون اول / ديسمبر ١٩٨٦ . ومنها جمعية الدراسات العربية في القدس . التي اقتربت من هذه المسألة ، باصدار نشرة غير دورية ، بعنوان "شؤون اسرائيلية" ومنها ايضا بعض المحاولات والمبادرات شبه الفردية التي لم تستمر .

٥٠ اعتقلت السلطات الاسرائيلية ، الدكتور جاد اسحق من بيت ساحور (قرب بيت لحم) عميد كلية العلوم في جامعة بيت لحم ، بتهمة "الاهتمام بالزراعة المحلية - المنزلية ، وتوزيع البذور الجيدة على المواطنين في بلده " .

٥١ من ابرز الافتتـاحيات التي شطبتها الرقابة لصحيفة "الفجر" في هذا الشأن ، افتتاحية بعنوان "الزيتون ، الزيتون" في ١٩٨٨/٦/١٥ . وهي تتحدث عن "العقاب الجماعي " الاسرائيلي المتمثل في قطع آلاف اشجار الزيتون في كل فلسطين المحتلة ، وتؤكد على رفضها لهذا العقاب ، مطالبة حسب الشرائع والقوانين والاعراف ، بحماية هذه الشجرة من التدمير الذي لا يطال هذا الجيل فحسب ، بل يطال الاجيال القادمة ايضا . فكأنه عقاب للحاضر والمستقبل معا .

٥٢ من خلال تجربتي الخاصة مع الرقيب ، لم ارسل نصا ادبيا له الا شطبه . وبذلك ، توقفت عن ارسال النصوص الادبية له ، واكتفيت بنشر نصوص ادبية عربية وعالمية في الصفحات الادبية للفجر ، الا قليلا مما لا يشطبه الرقيب اصلا ، من نصوص محلية متواضعة جدا ! وقد صدف ان ارسلت لصحيفة "الاتحاد" الحيفاوية نصا ادبيا - قصيدة - حديثة لي ، على اساس ان امكانية النشر لديها افضل مما لدينا - نسبة ضغط الرقابة - ولكن القائم باعمال رئيس تحريرها سالم جبران آنذاك ، اخبرني انه لا يستطيع نشرها - لانه لا يريد مشاكل مع الرقيب - !